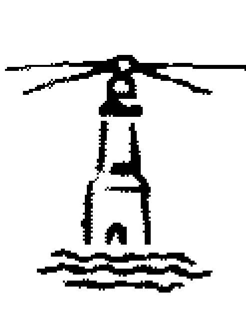
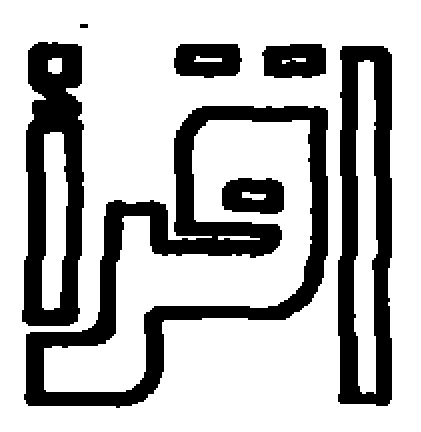
اقرأ

أحمد حسن شنن
المحامى

عظمة المحاماة



دار المعارف



[٥٦٦]

عظمة المحاماة

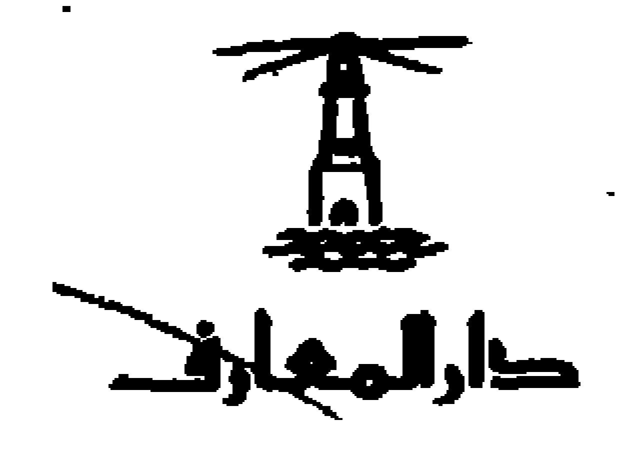


المؤلف فى سطور

- أحمد حسن شنن المحامى بالنقض.
- ولد فى حلوان الحمامات فى ١٨ يوليو ١٩٣١.
- حصل على ليسانس الحقوق فى جامعة فؤاد الأول (القاهرة حاليا) فى مايو ١٩٥٢.
- عمل بالمحاماة منذ تخرجه وحتى الآن، لم يغادرها يومًا واحدًا مهما كانت الإغراءات.
- انتخب عضوًا بمجلس نقابة المحامين الفرعية بالقاهرة فى يونيو ١٩٦١، ثم أصبح أمينًا للصندوق ثم سكرتيرًا عاما لها.
- انتخب نقيبًا للمحامين، بالقاهرة فى يونيو ١٩٧٦ وظل نقيبًا للمحامين بالقاهرة خمسة عشر عاما. حتى ديسمبر ١٩٩٠.
- من المؤسسين للحزب الوطنى الديمقراطى، وهو الأمين المساعد لأمانة العاصمة. وعضو اللجنة التشريعية وعضو أمانة المهنيين.
- رئيس الجمعية القانونية المصرية. تحت التأسيس
- عضو نادى روتارى القاهرة.
- متزوج وله بنت وولد.

أحمد حسن شنن
المحامي

عظمة المحاماة



إن الذين عنوا بإنشاء هذه السلسلة ونشرها، لم يفكروا إلا فى شىء واحد، هو نشر الثقافة من حيث هى ثقافة، لا يريدون إلا أن يقرأ أبناء الشعوب العربية. وأن ينتفعوا، وأن تدعوهم هذه القراءة إلى الاستزادة من الثقافة، والطموح إلى حياة عقلية أرقى وأخصب من الحياة العقلية التى نحياها.

طه حسين

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج.م.ع.

إهـــداء

- لكل كتاب إهداء، ويرى كل كاتب أن يهدى مُؤلفه إلى من يرى أنه جدير بهذا الإهداء، وارتبط فى ذهن القراء، أن الإهداء يكون لمن عاون لإتمام العمل الفنى «المصنف» وهو ما جرى عليه معظم الكتاب..
- والرأى عندى أن الإهداء يكون لمن يرى الكاتب أنه أحق الناس فى أن يطلع على ما ورد به.
- ولو أهديت كتابى هذا إلى من ساعدنى على إخراجه، فإننى أهديه للأستاذ إبراهيم سلطان المحامى، الذى نبتت فى ذهنه فكرة إخراج الكتاب، عندما كنا نتسامر على شاطئ العريش منذ سنوات، فكان يطلب منى أن أحكى له قصصًا من تجارب مرت علىّ، وأنا أباشر مهنة المحاماة، وسرعان ما تساءل: لم لا تُخْرِجُ هذه القصص، ليطلع عليها أبناء الشعب الذين لا يعلمون حكم القانون الصحيح فى كثير من

الأمور؟، بالرغم من أن القاعدة،هى ألا يعذر أحد بجهله بالقانون
وأثنى على أسلوبى فى الكتابة مشجعة لى.

○ وسرعان ما وَجَدَتْ زوجتى أن ما أشار به الأستاذ إبراهيم سلطا
لا يحتاج إلا إلى زيادة تشجيع، لكى تدفعنى إلى إخراج ما كنت دائ
أتمناه وأسر به إليها، بأن أجعل انطباع العامة نحو عمل المحامى
مخالفًا لما يرونه فى الأفلام، ويتصورونه فى خيالهم، من أن المحامى هو
الرجل الذى يجيد استعمال اللغة، ويسخر القانون للباطل والحق معًا
وحسب صالحه، بجوار هذا-أن أترك لأبنائى فى مهنة المحاماة
وهم الأساتذة الذين سيتحملون مسئولية استمرار عزتها وعظمتها -
ما يهديهم إلى أداء الواجب، الذى ألقى على أكتافهم،إن كنت فى
كتبت، هاديًا لهم فى ذلك..

○ أقول،بعد أن أهديت الكتاب كما جرت العادة، أننى.. أرى أن الإهدا
يجب أن يكون لشعب مصرُ، محاولاً أن أضع مفهومًا صحيحًا للمحاما
ولمسئولية المحامى، وأبرز عظمة المحاماة..

○ أهدى كتابى هذا،إلى شباب المحامين الذين سيتولون حماية المهنة
والعمل فيها وباسمها، عسى أن تكون نبراسًا لهم فى حياتهم الجديدة
ليضيفوا دائمًا الجديد، وينقلوا القديم - ما حسن منه دون السيى
فيه - إلى جيل بعدهم..

○ شكرًا لمن قبل الإهداء والحمد لله رب العالمين.

القاهرة فى أول يونيو ١٩٩١م.

المؤلف

تقديم

بخيرها - وفى خيرها - عشنا، ونعيش - مصر التى هى أمى، وأمك، أعطتنا، نحن أبناءها، وبذلت لنا العطاء، فإذا ما بلغنا عمرًا، يقرّبنا من اليوم المحتوم، نحس بديْن فى رقابنا نحو أمنا، مصر، وبالتالى فقد أصبح واجبًا علينا أن نرد الديْن، وكيف لنا أن نرده ؟ وليس فى إمكاننا أن نبذل مثل ما بذلت ؟ وعلى ذلك، فإن أقل القليل، أن ننقل إلى جيل بعدنا ما اكتسبناه من خبرة، وما تعلمناه فى خيرها، لكى يستفيد، إن كانت هناك فائدة، ولكى يتعلم إن كان هناك علم، ولكى يكون جيلاً أحسن منا لها، فبهم سيصير الرغد، وبهم ستزداد قوة - وتظل كما كانت مصر الفراعنة، ومصر العصر الحديث..

لذلك فقد وجدت واجبًا علىّ أن أكتب سدادًا لجزء يسير من الديْن الذى فى عنقى نحو مصر والمحاماة، ولكى أحثَّ زملائى الذين بلغوا سنى أن يقتدوا بى ولكل منهم تجربة، وخبرة - هى يقينا ليست لى -

وبالتالى فلا يضنوا بها على أبناء مصر، أولادهم..

○ وكانت خبرتى النقابية هى صاحبة أكبر قوة دافعة لكى أحقق هذا الحلم: «كتابة كتاب». فقد ظننت أنه أمر يسير، خاصة وأنى أكتب فى المحاماة وأكتب فى الأدب، ولكنى وجدت أنه عبء ثقيل، عندما بدأت «أكتب كتاب». والذى بين اليدين الآن، هو جزء مما كتبت، لأننى حذفت، وحذفت الكثير حتى لا أقع فى خطأ يحاسبنى عليه التاريخ، فكانت «عظمة المحاماة».. هى نتاج «حلاوة المحاماة» وهى حصيلة «تقاليد المحاماة» وهى فى النهاية بيان «لفن المحاماة».

○ وحتى لا تكون القراءة مملة - خاصة والقانون فرع من الفروع الجادة الجامدة، فإننى حرصت أن أضع بجوار التقليد، تجربة وقصة، وجدت فيها من الطرافة ما قد يجذب القارئ، ليقرأ تقليدًا، نرسخه لأبنائنا شباب المحامين يحملونه على أكتافهم لينقلوه إلى جيل بعدهم..

○ إن لم أوفق، فهى إرادة الله..

وإن وفقت فهو توفيقه سبحانه والحمد لله من قبل ومن بعد.

القاهرة فى أول يونيو ١٩٩١م.

أحمد حسن شنن

المحامى بالنقض

والنقيب السابق لمحامى القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

المحاماة.. وقار

«سمة المحاماة الأولى هى الوقار، فإن فقد المحامي وقاره، فقد موكله، وفقد قضيته، وفقد قاضيه، وفقد نفسه».

لدى الفرنسيين قاعدة هامة تتداولها الأجيال، تلك هى القاعدة التى تقول: إن الخالق سبحانه وتعالى يأمر من السماء وعلى عباده أن يطيعوه - أما المحامى - ودون مقارنة - فهو الذى يأمر موكلَه فى الأرض، الذى عليه أن يستجيب لما رآه محاميه..

ومن أجل هذا كان للمحامى وقار فى كل بلدان العالم - وقد وصل هذا الوقار فى بلد كإنجلترا إلى أن يلبس المحامى عند مرافعته أمام المحكمة زيًّا يعود بنا إلى القرون الوسطى، وقت أن كان الشعر المستعار عنوان الوقار - فنجد المحامى وهو يترافع، لا يجوز لإنسان أن يقاطعه - ونجد المنصة التى يعتليها القضاة، منصتة لما يقوله المحامى، أيًّا كان قدر كلامه من غزارة العلم أو ضآلته..

لذلك فقد كانت النصيحة الدائمة التى يعطيها المحامى لأبنائه من المحامين، سواء الذين يتمرنون بمكتبه، أو الذين يقابلهم فى قاعات المحاكم، أو فى غرف المحامين - أن يتسلح المحامى أولاً وأخيرًا بالوقار.

والمحامى الذى يفقد وقاره يفقد موكله ويفقد قضيته ويفقد نفسه..

لذلك فقد أرسى النقيب العظيم المرحوم الأستاذ مصطفى البرادعى قاعدة هامة فى مجال الوقار - وهو الذى قال إن المحامى عندما يطرب - والطرب هو قمة السعادة والسرور - لا يستطيع إلا أن يفعل هكذا - وكان يرفع يديه مرتعشتين وقارًا.. لكى يصفق تصفيقًا هادئًا لا يصدر منه إلا صوت هادئ وقور..

هكذا كانت المحاماة.. سمتها الأولى الوقار - فالمحامى يحافظ على وقاره بين أهله وأهل منطقته التى يقيم بها، أو بين المترددين على مكتبه، أو بين العاملين فيه كما يحافظ على وقاره فى دور المحاكم وأمام المحكمة عند المرافعة، وبعد المرافعة، وداخل قاعة الجلسة وخارجها - هذا الوقار يكسبه سموًا ورفعة، فالذى يكون سببًا فى ضياع احترام المحامى وانفضاض موكليه عنه - فقده لوقاره -..

وقد ورد فى مختار الصحاح عن الوقار (بالفتح) أنه الحلم والرزانة وقد وقر الرجل وقارًا فهو وقور، ومنه قوله تعالى: ﴿وقرن فى بيوتكن﴾ (بالكسر).

وهو ما أراده السلف أن يكون عليه المحامى دائمًا، وفى أى مكان يرتاده حتى فى بيته، وبين أهل حيه..



النقيب العظيم محمد مصطفى البرادعى

●● على المحامى أن يتسلح أولا.. وأخيرا.. بالوقار..

.. زغرودة.. للأشغال الشاقة المؤبدة

«وفور النطق بالحكم هزت القاعة زغرودة
خيل لى مع سماعها أن الأمر أسىء فهمه...»

تداولت الصحف هذه الجريمة البشعة، التى راح ضحيتها شاب كان يقف فى متجره (صائغ) فى أول الصباح ينتظر رزقه، وإذ بالشيطان يزوره فى وقت غير لائق، لا يتردد فيه الزبائن عادة إلا أقل القليل..

وكان الشيطان متمثلاً فى مجندين يعمل والد أحدهما (صائغ) فى نفس المنطقة التى وقع بها الحادث المروع، ودخل المجندان متجر الصائغ الشاب وقاما بقتله ثم انصرفا وهربا بالسيارة التى كانت تنتظرهما والتى قادها أحدهما..

وكانت الشبهة فيمن يكون له خصومة مع القتيل، وفعلاً تم القبض على أحد الخصوم، الذى أنكر الواقعة، ولكى تأتى العناية الإلهية ليضبط أحد القاتلين فى معسكره أثناء عبوره فناء المعسكر حاملاً حقيبته، ليشتبه فيه الضابط قائد المعسكر، فيأمره بالوقوف ثم يسأله عن الموجود داخل الحقيبة، فيضطرب مما يجعل الضابط يصر على أن يتم تفتيش الحقيبة، فإذ به يجد بها أداة الجريمة (خنجر ومطواة قرن غزال) ويجد فيها أيضًا المصوغات المسروقة، كما يجد بها ملابس القتيل والبيجامة التى كان يلبسها القاتل لحظة اقترافه لجريمته، ويعترف القاتل بالجريمة ويرشد عن شريكه الذى يعترف هو أيضًا بالجريمة فور القبض عليه..

ونظرًا لأن المتهمين مجندان، فإن المحاكم العسكرية هى المختصة بنظر الجريمة، فقدم الاثنان إلى المحاكمة أمام المحكمة العسكرية العليا، ووكِّلت من جانب والد أحد المتهمين، وباطلاعى وجدت أن الملف يحوى اعترافًا كاملاً وتمثيلاً للجريمة وكيف تمت؟ وكان ذلك أمام النيابة، مما خيل للبعض أنها مستحيلة، وهنا يأتى السؤال الذى يتردد على كثير من الألسنة، ويسأله عادة أبناؤنا الذين يتم تخرجهم حديثًا ويُقيَّدون فى الجدول كمحامين جدد..

كيف للمحامى – وهو يؤدى رسالة الحق – أن يقبل الوكالة فى قضية اعترف فيها القاتل بإثمه، والقتل أبشع الجرائم على الإطلاق – حرَّمته الشرائع السماوية كلها – ﴿وَلَكُمْ فِى الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾..

والإجابة ليست عسيرة كما يظنّ البعض، فالقوانين كلها وفى كل أنحاء العالم توجب أن يكون لكل متهم بجناية مدافع يدافع عنه، وهو عندما يدافع عن متَّهم اعترف بجريمته، إنما يؤدى دورًا هامًّا – لا ليقلب الحق باطلاً، أو يجعل الباطل حقًّا وإنما يدرس الظروف التى تم فيها القتل، ويبسط هذه الظروف على المحكمة،حتى تصل إلى اتخاذ منهاج يتفق مع هذه الظروف التى قد تجعل العقوبة مخففة..

وفعلاً لقد كان الدفاع فى هذه التهمة مؤديًا واجبه على أكمل وجه، فأوضح أن المتهم عندما ارتكب جريمته، إنما ارتكبها لا بقصد السرقة – لأنه ترك الكثير من المصوغات، ولم يخطر فى ذهنه أن يحصل على كل المصوغات التى كانت معروضة بالمحل أو الموجودة بالخزينة التى كانت مفتوحة عند ارتكاب الفعل، وإنما أخذ بعضها وكان فى ذلك طائعًا وليس

مختارًا- لشريكه فى الجريمة الذى شاركه الإثم الشنيع وهو القتل..

وتبين لى من دراسة أحوال المتهم، أنه مصاب بمرض عقلى لا يصل به إلى درجة الجنون، وإنما هو نوع من الأمراض العصبية التى يفقد فيها الإنسان وعيه ولو للحظات أو دقائق يقوم فيها بإتيان الفعل المؤثم دون أن يكون قاصدًا إياه..

ولا شك لقد كان واجبا علىّ أن أعدّ العدة لأداء واجبى فى مثل هذه القضية الصعبة، فقرأت الكثير من الكتب التى صدرت حديثًا وتلك التى تخلد ذكرى مؤلفيها وهى المؤلفات القانونية القديمة، ووجدت أن المتهم مصاب بمرض عصبى، فطلبت انتداب الطب الشرعى للكشف عليه، وأجابتنى المحكمة إلى طلبى، فأحالته إلى مستشفى الأمراض العقلية التى استمر بها لمدة ٤٥ يومًا تحت المراقبة لبيان ما إذا كان المتهم مصابًا بمرض عقلى أم لا، وأتى تقرير الطبيب الشرعى مؤكدًا أنه غير مختل القوى العقلية وإنما هو يتصنع فى بعض الأوقات مرضًا عصبيًا هو مرض الصرع..

وبعد مناقشة الخبير فى التقرير الذى قدمه، قمت بالدفاع عن المتهم بعد أن تبين لى أن حالته العصبية كانت هى السبب والدافع لارتكاب الإثم بل وفى اعتقادى أنها كانت السبب فى ضبطه، ومعه أدوات الجريمة، فقد لاذ المتهم بالصمت، منذ أن اعترف، ولم تصدر منه كلمة طوال جلسات المحكمة، وكان دائمًا فى صمته يؤكد ما انتهيت إليه من أنه عندما قتل لم يقتل لمجرد القتل، وإنما قتل فى لحظة ضعف، مساعدة لشريكه فى

ارتكاب الفعل المؤثم دون أن يدرى ودون أن يكون فى كامل ملكاته العقلية..

واستمرت المرافعة ثلاثة أيام متوالية، لُذْتُ فيها بالمراجع القانونية، وناقشت فيها تقرير الطبيب الشرعى، ثم حاولت إقناع المحكمة أن المتهم وقد ارتكب هذا الفعل الشنيع إنما يستحق القصاص، ولكن لا يمكن أن يتماثل مع ذلك الذى قتل بقصد السرقة أو بقصد تحقيق غرض كان ينتويه..

وعقب المرافعة – وبعد ثلاثة أيام – أعلنت المحكمة قرارها بحجز الدعوى للحكم وحجزت الدعوى فعلاً للحكم لمدة ثلاثة أسابيع، وكنت حريصًا أن أحضر جلسة النطق بالحكم لأطمئن على نتيجة الجهد الذى بذلته فى سبيل بيان وجه الحق أمام المحكمة..

وإذا بالمحكمة تنعقد، وينطق رئيسها بالحكم وهو معاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وليس الإعدام، وفور النطق بالحكم، هزّت القاعة زغرود خيِّل لى مع سماعها أن الأمر قد أسيء فهمه. وعند البحث تبين أن التى أطلقت الزغرودة هى أم المتهم، فلما أفهمتها أن الحكم ليس فى صالح ابنها، وإنما صدر عليه حكم بالأشغال الشاقة المؤبدة، فإذا بها تصرخ أنه علمت فعلاً بأن الحكم هو السجن المؤبد، وهو ما كانت لا تتوقعه بعد اعتراف ابنها بجريمة القتل، التى تعلم جيدًا أن عقوبتها هى الإعدام، فإذ ما كان الحكم هو الأشغال الشاقة المؤبدة، فقد اطمأنت بأنها سوف ترى ابنها طوال فترة تنفيذ العقوبة، وهذا أمر جعلها تطلق زغرودتها لأ

الإعدام كان سيحرمها من رؤيته إلى الأبد..

وكانت هذه الزغرودة هى «الأتعاب» التى تقاضيتها عن الجهد الذى بذلته..

أنا بعيد عن الشللية

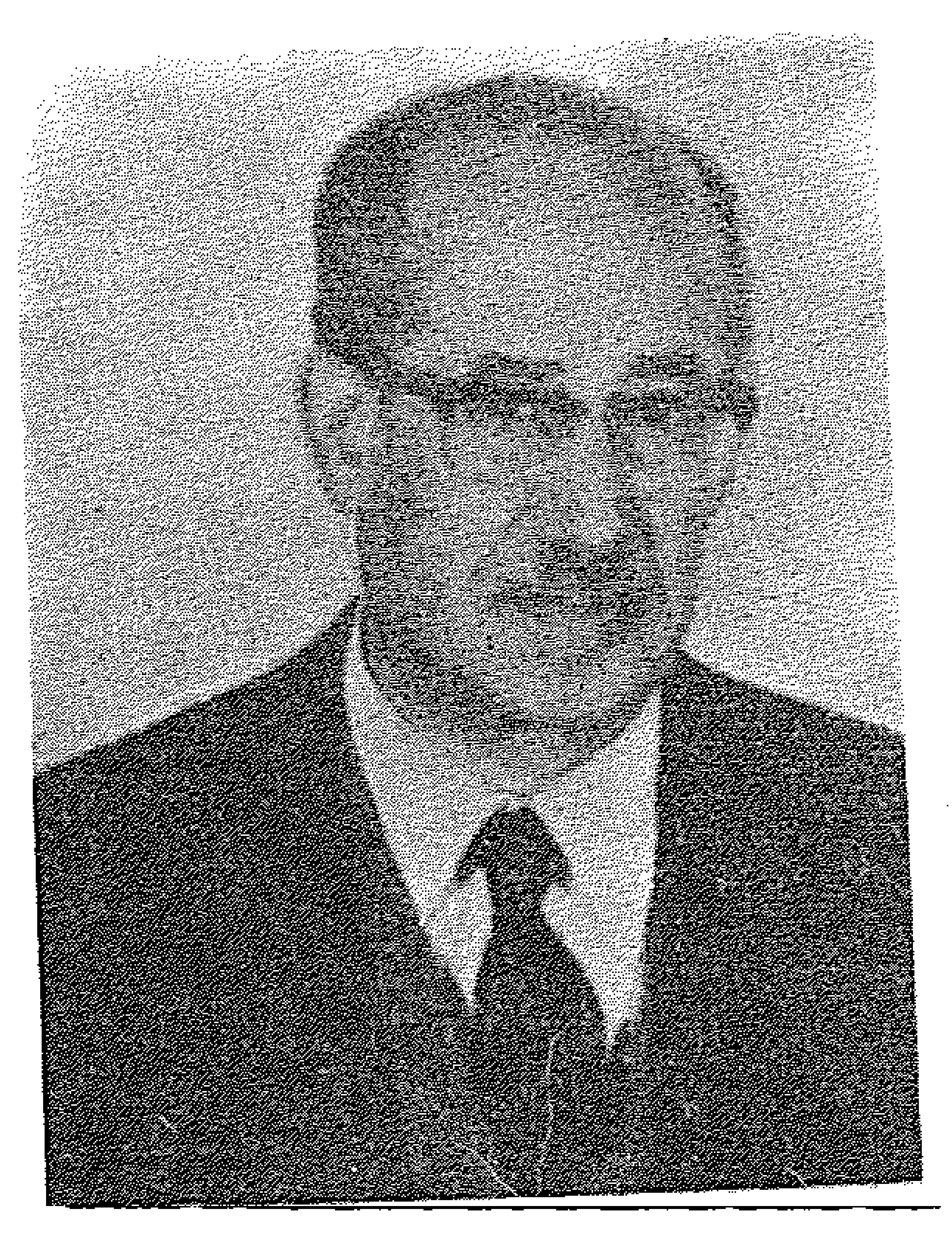
«.. أنا نقيب لكل المحامين ولست لهؤلاء الذين انتخبونى فقط..»

كانت أول انتخابات تجرى بعد الثورة فى نقابة المحامين فى عام ١٩٥٨ وكنت مؤيدا لنقيب النقباء المرحوم محمد مصطفى البرادعى..

وكان رحمه الله يكره الشللية – فقد عرفناه منذ أول مرة انتخب فيها أبًا وأخًا لكل المحامين هؤلاء الذين انتخبوه والآخرين الذين لم ينتخبوه – وكان صاحب علم فضلاً عن التقاليد التى كان يؤمن ويعمل بها – رحمه الله –.

وبعد حوالى سنتين، مرضت، فذهبت إلى الطبيب وتقاضى منى مبلغ خمسة جنيهات، وكان هذا فى عام ١٩٦٠ ومبلغ خمسة جنيهات ليس بزهيد بالنسبة لشاب مثلى، وكان نظام العلاج فى النقابة يجعل المحامى صاحب حق فى أن يطالب بقيمة الكشف دون الأدوية – وتقدمت بطلب لصرف مبلغ الخمسة جنيهات التى هى حق لى..

وعرض الطلب على لجنة الصندوق، وكان المرحوم راغب حنا وكيل النقابة يجلس بجواره رحمه الله، فأخبره بأننى أطالب بقيمة الكشف الذى قمت بدفعه للطبيب فإذا به يأخذ الطلب وينظر فيه ثم يمزقه – فعاتبه المرحوم راغب حنا قائلاً: إنه كان عليه أن يرفضه ولا يمزقه، فأخبره رحمه الله بأنه لو سأل أحد عن الطلب فليخبره بأننى مزقته..



النقيب العظيم.. فى نهاية نضاله..

●● أنا نقيب لكل المحامين ولست لهؤلاء الذين انتخبونى فقط

وعندما ذهبت لاستلام الشيك بمبلغ الخمسة جنيهات حقى المقرر لى ولغيرى من المحامين، إذ بى أجد المفاجأة، ويخبرنى يوسف أفندى - السكرتير الإدارى للنقابة حينئذاك بأن أذهب إلى الأستاذ راغب حنا لكى يخبرنى بما تم لى بشأن طلبى، فلما ذهبت إليه أخبرنى بما حدث، ثم أردف وقال على كل فالنقيب موجود، اذهب لمقابلته..

ولما ذهبت لمقابلته رحمه الله عاتبًا لما حدث، قال لى إنك كنت معى أثناء الانتخابات الأخيرة التى تم انتخابى فيها نقيبًا للمحامين، وقد يرى البعض أن فى تقاضيك مبلغ الخمسة جنيهات التى هى حق لك، معنى آخر بأننى جاملتك من أموال النقابة، وهو أمر لا يسىء إلى أنا فقط وإنما يسىء إليك أنت أيضًا..

وعلى ذلك، فاعلم أننى مادمت نقيبًا، فلن يجاب لك مطلب من النقابة إلا تلك المطالب التى تتعلق بمباشرتك لمهنتك..

وقرر أن القاعدة التى نود أن نسير عليها ليس الآن فقط، بل لآخر الزمان إذا ما انتخبت نقيبًا، فأنا نقيب لكل المحامين ولست لهؤلاء الذين انتخبونى فقط..

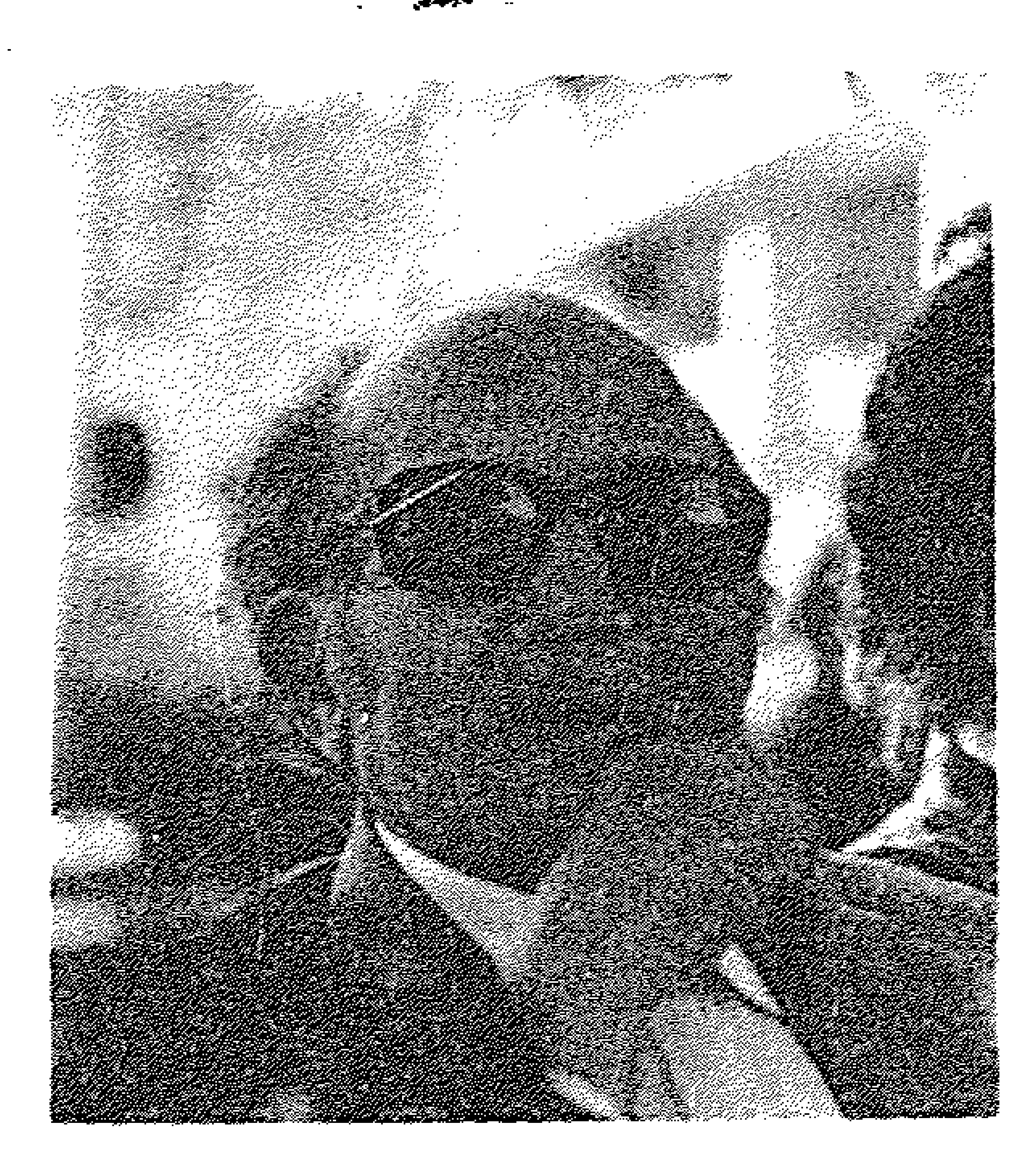
رحم الله البرادعى - فقد علمنا الكثير.

.. زقزقة العصافير..

«على المحامى مراجعة قضيته صباح يوم جلسة المرافعة فسيتذكر عند المرافعة كل الوقائع حتى الأرقام والتواريخ..»

كان النقيب البرادعى -رحمه الله- من النقباء الذين يؤدون العمل فيحسنون أداءه، وكنت ملازمًا له إثر انتخابه فى أول انتخابات جرت بعد الثورة عام ١٩٥٨ - وكنت ألاحظ أنه منذ الصباح الباكر وحتى المساء منشغلاً بأعماله وواجباته النقابية، فكان يتوجه بعد الانتهاء من حضور الجلسات إلى مبنى النقابة ليبقى فيه متحملاً مسئولياته، يعاونه فى أدائها علم من أعلام المحاماة لا يذكره بل لا يتذكره أحد، ذلك هو المرحوم الأستاذ راغب حنا المحامى، وفى الظهر - أو بعده بقليل - يتوجه إلى مكتبه القريب من مبنى النقابة بشارع عدلى ليقابل الموكلين والزملاء وكل أصحاب المصلحة - وكنت ألازمه فى سيارته «التونس» الصغيرة إلى ميدان الجلاء بالدقى، حيث كنت أغادر سيارته ويكمل هو مشواره حتى منزله الكائن فى ميدان الدقى - وكنت ألحظ أنه على هذا الحال كل يوم، فكنت أتعجب، متى إذن تأتى له الفرصة للكتابة؟ - وقد كان معروفًا عنه - رحمه الله - أنه ممن يكتبون فيحسنون الكتابة سواء ذلك فى المواقف القومية أو فى القضايا الإدارية أو المدنية..

ووجدت فى أحد الأيام أن لدى الجرأة أن أفاتحه فى هذا الموضوع، وقد ذكرت أننى قد وجدت لدى الجرأة، لأننا - أبناء جيلنا - كان الحديث



الأستاذ الكبير حسن الجداوى المحامى

●● كان - رحمه الله - من المحامين الذين لايأبهون بالرسميات ولكننى رغم ذلك وجدت نفسى ممتنعًا عن التدخين أمامه وفى حضوره..

إلى أحد أساتذتنا هو من الصعاب التى لا يقدم عليها الا كل جرىء - فقد كانت لهم المكانة الخاصة عندنا نحن شباب المحامين حينذاك، حتى أن الأمر قد وصل إلى أن الكثيرين منا كانوا لا يجرءون على التدخين أمام أساتذتهم - وكنت أنا أحدهم - فقد كان المرحوم الأستاذ/حسن الجداوى المحامى - وهو أحد اثنين من العمالقة الذين أمضيت لديهما فترة التمرين - كان رحمه الله من المحامين الذين لا يأبهون بالرسميات ولكننى رغم ذلك فقد وجدت نفسى ممتنعًا عن التدخين أمامه وفى حضوره، سواء فى ذلك أثناء تواجدى بالمكتب أو أثناء تواجدى فى المحكمة وهو معى..

أقول قد تجرأت فسألته - رحمه الله - عن الوقت الذى ينفرد فيه إلى نفسه ليكتب هذه الروائع التى عرفت عنه - فقال رحمه الله - إنه يستيقظ فى كل صباح ليصلى الفجر، ثم يجلس إلى مكتبه فى منزله، يقرأ ويكتب ما هو مطلوب منه، وكان رحمه الله - يصف هذا الوقت المبكر بأنه وقت لا تسمع فيه موتورًا أو أتوبيسًا أو صياحَ مشاة، أو مناداة بائع - فكل ما تسمعه فى الصباح الباكر، «زقزقة العصافير» وهى تتنقل بين أغصان الأشجار فرحة بأول ضوء فى النهار، وكان - رحمه الله - يؤكد لى أن الذهن يكون متقدًا، حتى يصف أن ما يمكن إنهاؤه فى ساعة أثناء النهار، لا يستغرق إلا نصف الوقت فى الصباح الباكر..

لهذا، فقد كان - رحمه الله - ينصح أبناءه من المحامين، أن يعيدوا قراءة ملف القضية التى سيترافعون فيها فى ذات صباح يوم جلسة المرافعة، وكان يقول إنه إذا فعل المحامى ذلك، فسيجد نفسه بعد ساعة أو

ساعتين يترافع فى قضية قرأها منذ ساعة أو ساعتين، فتكون الوقائع واضحة فى ذهنه، والأساس القانونى مازال طازجًا، حتى أن المحامى يستطيع أن يتذكر الأرقام والتواريخ فيذكرها صحيحة مطابقة لما هو ثابت فى الأوراق..

وعلى هذا سرت طوال عملى فى المحاماة - وعلى هذا أنصح أبنائى من الأجيال التى أتت بعدى لتعمل فى المهنة الشامخة..

الحق لا يؤثر فيه باطل

«إن المحامى مهما بلغت براعته.. فإنه
لا يستطيع أن يقلب الحق باطلًا.. أو أن يجعل
الباطل حقًا»

أتى إلى مكتبى ومعه سند إذنى (كمبيالة) بمبلغ سبعة آلاف جنيه يداين بها أحد عملائه التجار، وطلب منى اتخاذ الإجراءات القانونية لمطالبة مدينه بالمبلغ المذكور - وإذ كان الأمر بهذا ميسورًا فقد سارعت بإنذار على يد محضر نبهت فيه على المدين أن يقوم بسداد ماهو فى ذمته إلى موكلى فى خلال ثمانية أيام ثم أتبعت ذلك باتخاذ إجراءات استصدار أمر بالأداء، فتقدمت بطلب إلى رئيس المحكمة الابتدائية أرفقت به حافظة مستندات احتوت السند الإذنى موضوع المطالبة وقدم الأمر إلى رئيس المحكمة الذى أشر عليه بالرفض، وحدد جلسة لنظر الموضوع، وأمام المحكمة بعد أن قمنا بإعلان المدين - حضرت عن موكلى ولم يحضر المدين وإذ بى أفاجأ بأن رئيس المحكمة يخطرنى بأن السند الإذنى غير موجود ضمن أوراق الملف، فلما أكدت له أننى تقدمت به عندما قدمت الطلب باستصدار أمر الأداء - وجدت سكرتير الجلسة يفاجئنى ويفاجئ رئيس المحكمة بأن السند الإذنى موضوع المطالبة قد فقد ضمن أوراق سقطت من أحد السعاة أثناء نقلها من حجرة إلى حجرة أخرى بالمحكمة.

واقتضى الأمر أن تؤجل الدعوى حتى يعثر على السند المفقود -

فتقدمت بشكوى إلى رئيس المحكمة ضد سكرتير الجلسة والمسئول عن حفظ الأوراق (الأرشيف)، أخذت مجراها وحقق مع الكثيرين ولكن الشكوى لم تنته إلى تحديد المسئول وبالتالى لم تنته إلى العثور على السند موضوع المطالبة.

وازداد الأمر تعقيدًا بعدم حضور المدعى عليه وهو المدين بالسند ليقر بالدين ويغنى عن التمسك بالسند الإذنى أساس المطالبة مما جعل الدعوى يصدر فيها قرارات بالتأجيل إلى مدد طويلة زادت على السنة.

وفى إحدى الليالى بمكتبى دخل علىّ موكلى وأخبرنى بأنه تمكن من أن يعقد صلحًا مع مدينه، فقلت: إن الحل جاء من عند الله ووجدت حلاً للسند الإذنى الضائع - فلما سألته عن محضر الصلح الذى حرر بينه وبين مدينه أبرز لى عقدًا ثبت منه أنه قد تقاضى مبلغ خمسة آلاف جنيه وليس سبعة آلاف جنيه - فلما سألته عن السبب الذى جعله يقبل ذلك - أبدى بداءة أن السبب ضياع السند الإذنى فلما أصررت على أن أطالبه بالرجوع فى الصلح والمطالبة بالمبلغ كاملاً اعترف لى اعترافًا خطيرًا لم يكن يرد على بالى - كما أنه لن يرد فى بال القارئ..

لقد استدان المدين من موكلى مبلغ خمسة آلاف جنيه، ولكن موكلى اشترط على مدينه أن يدفع الخمسة آلاف سبعة آلاف جنيه - وقد قبل على مضض كتابة السند الإذنى لينقذ نفسه من ورطته - فلما حل ميعاد السند الإذنى وطالب موكلى بقيمته امتنع عن السداد مصرًا على ألا يرد إليه إلا ما قبضه منه وهو مبلغ الخمسة آلاف جنيه، الأمر الذى حدا بموكلى اللجوء إلى «لأطالب بقيمة الدين مخفيا عنى واقعة الفوائد

لربوية، فيحدث ما حدث ويضيع السند الإذنى - بتقصير أو بفعل غير قصود - ليسلم موكلى بالحق ويقنع بما دفعه إلى التاجر، وهو مبلغ لخمسة آلاف جنيه وليأخذ درسًا.

«إذ الباطل لا يمكن أن ينقلب حقًّا.. وأن الحق لا يمكن أن يكون اطلاً. فالحق دائما هو الحق فلا يكون على يمينه إلا باطلا ولا يكون على ساره أيضًا إلا باطلاً.»

وكانت المفاجأة

«تشاءون ويشاء ربك»

كانت أحلى بنات عصرها – وعرف عنها بجوار جمالها، أنها صاحبة شخصية مؤثرة على كل من يتحدث إليها أو من يحظى برؤيتها، وتقدم إليها من يطلب الزواج، فوافق أهلها، فالعريس يشغل مركزًا مرموقًا، كما أنه من أكبر عائلات المنوفية، وبالتالى، فقد تم قبوله على الفور عريسًا لهذه العروس، وسرعان ما أنجبت منه بنتًا شاء الرحمن أن يختطفها ولم يمض على ولادتها عام واحد.

ووجدت السيدة الجليلة أن عليها أن تغير من حياتها، إلا أنه سرعان ما اختطف الموت زوجها لكى تصبح أرملة بعد زفافها بسنوات قليلة.

وكان أحد أبناء عمومتها مترقبًا ما يحدث، وسرعان ما تقدم ليتزوجها وليعوضها الخالق سبحانه وتعالى عما صادفته فى بدء حياتها، برجل أحبها، وأحبته، وأغدق عليها من كل ما حباه الله من مال وجاه ومركز، إلا أن العاطى غالبًا ما يضع علامة استفهام، يقع معها البشر فى حيرة وينسون أنه سبحانه وتعالى هو الذى يعلم وحده الحكمة فيما قد يهب أو قد يحرم – فقد كان ابن العم لا ينجب، وبالرغم من ذلك، فقد قبلت الأرملة الجميلة أن ترتبط به بعد أن مال له قلبها وتزوجته بالرغم من علمها أنه عقيم وأنها لن تنجب منه.

ومرت السنون ليصبح الزوج بعد الخمسين، وتصبح هى قبلها بسنوات

قليلة، ثم تقدم بها العمر ويعبر الزوج سن الستين وهو فى كامل صحته إلا أنه عند مشارف سن الرابعة والستين يصاب بمرض السرطان فى كبده، فيقضى عليه بعد ثلاثة أشهر لتصبح الأرملة، أرملة مرة أخرى.

وحضر إلى مكتبى شقيق الزوج المتوفى، الذى أعطاه ربه ميراثًا يوازى ثلاثة أرباع التركة، وليترك للزوجة الربع الباقى - ولكن الشقيق عندما أتى إلى مكتبى ليوكلنى فى هذا النزاع، أخبرنى بأن الزوجة الأرملة أخبرته بأن التركة مدينة، وأن القاعدة ألا تركة إلا بعد سداد الديون، وأن عليه أن ينتظر حتى تسدد الديون التى على التركة - وأعلمته أنها دائنة للتركة بمبلغ مائة ألف جنيه بمقتضى سند إذنى، تبين أنه موثق أمام مأمورية الشهر العقارى بحلوان، وقد أثبت الزوج الراحل فى هذا السند الإذنى، أن لزوجته فى ذمته مائة ألف جنيه يتعهد بردها إليها فور طلبها - وكانت المائة ألف جنيه فى ذاك الحين تساوى ما يقرب المليون جنيه فى وقتنا الحالى، وكانت التركة تسدد الدين أو تكاد، بما مؤداه أن الشقيق سوف لا يرث من تركة شقيقه الغنى، إلا أن يترحم عليه أو يلعنه فى قبره.

وعند اطلاعى على السند الذى حرص الزوج أن يسجله أمام مأمورية الشهر العقارى بحلوان (وكانت حينذاك عبارة عن قسم فى قلم كتاب المحكمة) تبين لى أن الورقة موثق توقيع الزوج عليها منذ اثنى عشر عامًا قبل الوفاة، وبالتالى فلا يمكن أن ينال منها مطعن يرى صاحب المصلحة أن يطعن به، حتى يهدم قيمة السند، ولكن الشقيق يعلم جيدا أن شقيقه لم يكن معسرًا، كما أنه لم يكن تاجرًا، وإنما كان من أصحاب الأملاك. أو كما كان يطلق على أقرانه أنهم من الأعيان فى عهد ما قبل الثورة وبالتالى

فقد أخبرنى بأنه على يقين من أن هذا السند هو سند صورى، قصد به عمدًا حرمانه من ميراث أخيه، الميراث الذى شرعه الخالق سبحانه وتعالى ولم يأت هو به، وعند اطلاعى على السند بقلم كتاب المحكمة، لاحظت أن السند قد وقع عليه شاهدان تفحصت اسم كل منهما، فتبين لى أن التوقيعين مبهمان، وجرى فى خاطرى أن أستدعى هذين الشاهدين إلى المحكمة، لأناقشهما فى السند الذى وقعا عليه باعتبارهما شاهدين على صحة توقيع الزوج، ورأيت من واجبى كمحام، أن أنتقل بنفسى إلى قلم كتاب محكمة حلوان الجزئية لأطلع على دفتر التصديق على التوقيعات، المبين فيه عنوان كل شاهد من الشاهدين حتى أستطيع أن أعلنهما قانونًا بالحضور أمام المحكمة.

وبقلب يائس - وبالأمل الضعيف - ذهبت إلى قلم كتاب محكمة حلوان وطلبت الاطلاع على دفتر التصديقات فى العام الذى تم التصديق فيه على توقيع الزوج، فأكرمنى رئيس القلم وأحضر لى دفتر التصديقات لكى أطلع عليه، وأخرج عنوان الشاهدين فإذا بى أجد المفاجأة التى لم أكن أتوقعها، كما أنه لا يمكن أن يتوقعها أحد غيرى.. لقد كان السند موثقًا برقم ٦٥ وذكر أمامه اسم الدائن - وهى الزوجة - ثم اسم المدين - وهو الزوج - ثم قيمة المبلغ - وهو مائة ألف جنيه - ثم اسم الشاهدين وعنوان كل منهما - وخيل إلى فى بادئ الأمر أنه خلط وقعت فيه، ذلك أننى وجدت الورقة التى تم التصديق على التوقيع فيها قد تلتها ورقة أخرى،تم التصديق فيها على توقيع الزوجة - وعندما أمعنت النظر تبين لى أن الزوجين، وقد علما بأن الموت آت لا ريب فيه، فقد حرر كل

منهما للآخر سندًا إذنياء أقر فيه كل منهما بأنه مدين للآخر بمبلغ مائة ألف جنيه، فإذا مات الزوج قبل الزوجة أظهرت الزوجة سندها، وإذا ماتت الزوجة قبل الزوج أظهر الزوج سنده..!! بمعنى أن الدين هو دين صورى لا يمثل الحقيقة، فاستحصلت على شهادة من دفتر التصديق على التوقيعات تفيد أن الزوج قد وثق لزوجته سندًا بمبلغ مائة ألف جنيه، وأن الزوجة وثقت لزوجها سندًا بمبلغ مائة ألف جنيه - فى ذات التاريخ - أى أن كُلًّا منهما مدين للآخر بذات المبلغ، فلا يكون لكل من السندين أى قيمة - وقد فات على الزوج والزوجة - أن ورثة أحدهما سوف يكشف عن الورقة الموثقة بدفتر التصديق على التوقيعات بالمحكمة ليكتشف هذا.

وأصبح عنوان الشاهدين ولا قيمة له، فقد وضح أن السند الذى وقع عليه الزوج أمام الموثق والذى قدمته الزوجة الأرملة إلى المحكمة لإلزام الورثة به - قد أصبح هذا السند ولا قيمة له، بعد أن تبين أن هناك دينا آخر على الزوجة للزوج بذات المبلغ قيمة واستحقاقًا، وهكذا فقد علمتنى هذه التجربة، أن المحاماة فن، يتطلب من فنانيها، أن يبذلوا الجهد كل الجهد وأن يسلكوا كل الطرق المشروعة للتوصل إلى إظهار الحقيقة التى نعرف - نحن رجال القانون - أنها دائمًا هى التى تكون فى النهاية، وهو ما من أجله عرف بيننا بأن الحكم هو «عنوان الحقيقة» حتى يلغى أو يعدل.

لا يقف بجوار المتهم
إلا محاميه..!!

«كيف للمحامى أن يقبل الدفاع عن قاتل أو سارق، بما يتنافى مع القيم؟»

من عظمة المحاماة،وشموخها أنك تجد متهمًا يتخلى عنه أهله وتتبرأ منه أسرته حتى أمه الذى هو فلذة كبدها - ولا يقف بجواره إلا محاميه..!!

فقد حدث أن تشاجر الأخ مع شقيقه بسبب اعتقاده بأنه على علاقة بمن أحبها، وعند الشجار احتد كل أخ على أخيه، وتطور الأمر بتهور أحدهما وطعن الآخر بسكين فى مقتل، فأودى بحياته - وصرخ الأخ، وبكى متعجبًا لما حدث ونادمًا على تهوره ولكن روح أخيه صعدت إلى ربها وأصبح هو قاتلاً كما قتل هابيل أخاه قابيل عند بدء الخليقة.

وقدم الشاب إلى محكمة الجنايات وطالبت النيابة بإعدامه، وتداولت الصحف الحدث وكتبت المقالات تهاجم هذا الشاب الذى أهدر القيم، وقطع روابط الأسرة وتغاضى عن صلة الدم ليرتكب أبشع الجرائم فى حق أخيه، الذى هو ابن أمه وأبيه - ووجدت محكمة الجنايات أن المتهم يقف أمامها بلا مدافع، فأجلت الدعوى حتى تنتدب نقابة المحامين مدافعًا عنه حسبما يوجب القانون - وتبين للمحامى المنتدب أن الأمر يوجب الاتصال بذويه حتى يستفسر منهم عن بعض النقاط التى تخص تاريخ المتهم وحياته، ليصل إلى دفاع يخفض مدة العقوبة، بعد أن وجد أن تبرئته

أمر مستحيل لا يرضاه المحامى ذاته، لأن الفعل الذى أقدم عليه المتهم هو أبشع الأفعال جميعها.

وكان وجه العجب أن أهل المتهم كلهم، قد صدوا الأبواب فى وجه المحامى معلنين أنهم قد تبرءوا منه لعظم الفعل الذى أقدم عليه، فتبادر إلى ذهن المحامى المدافع أن أمه التى ولدته ستكون بجواره فى محنة يجتازها، فتقول الحقيقة وتذكر له بعض الأمور لتخفف من الإثم العظيم الذى ارتكبه ابنها - ولكنه وجد الأم مصرة على أنها تتبرأ منه إلى يوم القيامة - كما ذكرت على لسانها هذا القول الذى يتبادله العامة - ووجد المحامى نفسه وحيدًا بجوار المتهم يؤدى واجبه معلنًا للناس جميعًا أن هذه هى عظمة المحاماة - عندما يقف المحامى بجوار المتهم مدافعًا عنه أمام القضاء بالرغم من أن كل من حوله - حتى أقاربه - حتى أمه التى ولدته - قد ابتعدوا عنه معلنين تبرأهم منه لارتكابه الفعل الذى أجمعوا - ونجمع معهم - على أنه إثم لا يغتفر.

وإن كانت المحكمة لم تأخذ بكل أوجه الدفاع التى أبداها المحامى المنتدب من النقابة إلا أنها أخذت بالبعض الآخر، فكان حكمها على الشاب بالأشغال الشاقة المؤبدة بعد أن تبين لها من ظروف الحادث، أنه لم يكن هناك سبق إصرار أو ترصد، وأن الجريمة تمت بانفعال، وبعد أن تعدى المجنى عليه على أخيه بالسب والقذف والضرب، مما أوصل المتهم إلى حالة عصبية دفعته إلى التقاط سكين عل المنضدة التى كانت بالحجرة التى كان فيها الخلف والشجار، فطعن شقيقه غير قاصد قتله، ولكن الطعنة جاءت فى مقتل مما أدى إلى وفاته.

وإن كنت قد حرصت على ذكر هذه الواقعة - فالذى يجب أن يكون فى الأذهان أننى ذكرتها لأبين سمو المهنة وشموخها - ولا أقولها دفاعًا عن الإثم الذى ارتكبه المتهم - فالذى لاشك فيه أن هذا الذى أقدم عليه المتهم لا يمكن تبريره بأى مبرر أيًا كان السبب الذى دفعه إلى الإقدام عليه - ولكنها أيضًا قصة تبين أن للقتل فى بعض الأحيان إنما يكون بدافع ودون روية ونتيجة تهور، وتلك كلها أمور يبينها المحامى أمام المحكمة، لتخفف الحكم على المتهم إن كان لهذا التخفيف وجه ترى المحكمة أنها يجب عليها أن تراعيه عند تقدير العقوبة.

وفى هذا رد على سؤال يحير الكثير من أبناء المهنة الجدد، عندما يتساءلون، كيف للمحامى أن يقبل الدفاع عن قاتل أو سارق، لأن هذا يتنافى مع القيم، ولكن الإجابة هنا واضحة - فإن المحامى المدافع هنا، يكون دوره العمل على تخفيف العقوبة، إن كان لهذا التخفيف وجه.. أو أوجه ترى المحكمة الأخذ بها.. أو لا ترى..

المحامي.. مهندسا..

«قد يجد المحامى نفسه مضطرا أن يدرس دقائق وتفاصيل باقى المهن.. لكى يدافع عن الحق..».

كان وجه العجب مرتسما على أوجه ثلاثة من المهندسين الأجانب - جاءوا خصيصًا من «روما» لكى يكشفوا عما أبلغوا به من أن ثلاثتهم، قد قدموا إلى المحاكمة الجنائية لأنهم قاموا بتوريد معدات مطابخ - ثبت من العمل أنها على غير المواصفات المطروحة فى المناقصة التى أعلنت عنها جامعة..!!، وتقدمت الشركة التى يعمل بها هؤلاء الثلاثة - فرسا عليها العطاء، وكان أن سئلت عما إذا كان هذا فعلًا يكون جريمة يعاقب عليها بمقتضى أحكام القانون المصرى أم أنها ترتب مجرد مسئولية مدنية يكون التعويض هو المتكفل بها فلا تمس حرية هؤلاء الأجانب، الثلاثة..

وأوضحت للقادمين من «روما» أن القانون المصرى يعاقب على الاتفاق الجنائى للاضرار بأموال الدولة، كما أنه يعاقب على الإهمال فى تنفيذ أعمال الدولة وشئونها، وأنهم مقدمون للمحاكمة أمام محكمة الجنايات مع المسئولين المصريين فى الجامعة الذين تعاقدوا معهم والذين تسلموا منهم معدات المطابخ التى تم توريدها من إيطاليا..

وخوفا من أن يحكم عليهم بالسجن والأشغال الشاقة المؤبدة، فقد غادروا أرض مصر سريعًا بعد أن اهتموا بمن قدم معهم للمحاكمة من

المصريين لأنه إذا ما حكم ببراءة المصريين فإن البراءة ستكون حتمًا بالنسبة لهم أيضًا..

وترك لى الأجانب الثلاثة أوراقًا وكتالوجات ونشرات وصورا ليقنعانى بأن غشًا لم يقع، وأن معدات المطابخ التى قاموا بتوريدها. ليس كما ادعت الرقابة الإدارية معدات مستعملة وإنما هى معدات جديدة، وأن السبب فى عدم استمرارها فى العمل بنفس الطاقة إنما يرجع إلى اهمال العمّال المصريين الذين يقومون باستخدام هذه الأدوات دون أن يعلموا أصول استخدامها، بالرغم من أنهم قد أوفدوا مهندسًا فى خصوص هذه العملية بالذات حتى يعطى المصريين الأصول الفنية فى تشغيل مثل هذه الأدوات..

ووجدت نفسى شغوفًا بأن أدرس كل تفاصيل إنتاج هذه الأدوات وكيفية استخدامها، وكيفية صيانتها، والمحافظة عليها، فعكفت على الكتب والنشرات أدرس ما فيها بعد أن قمت بترجمتها من الإيطالية إلى العربية، ثم رأيت من الواجب أن أدرس أيضًا الظروف والأعمال التى تؤثر على استخدام هذه الأدوات، لكى أصل إلى إقناع المحكمة أن إهمالاً لم يقع وبالتالى فليس هناك تواطؤ بقصد الإضرار بأموال الدولة، أو أن هناك اتفاقا مشبوها قام فى ذهن المبلغين، بأن تواطؤا قد حدث من بين الآتين من «روما» وهؤلاء الكبار الذى تسلموا منهم الأدوات فى مصر..

ووجدت نفسى فعلاً يوم أن توجهت إلى طنطا لحضور جلسة المرافعة وحدث فعلاً أننى قد أصبحت دارسًا لهذا النوع من الأدوات، عارفًا بأصول الصناعة فيها مدققًا فى كل صغيرة أو كبيرة حتى خيل لى بأننى قد أصبحت ملمًا بها إلمام الذى صنعها..

وأمام المحكمة - ناقشت شهود الإثبات، ثم ناقشت الخبير الفنى الذى كانت النيابة قد انتدبته لمعاينة الأدوات، وانتهى إلى أنها غير مطابقة للأصول الفنية - ووجدت نفسى مناقشًا كل هؤلاء على سند صحيح، مما تعلمته وما قرأته مظهرًا - أنهم - جميعًا لم يكونوا على صواب فيما كتبوه، ولم يكونوا على حق فيما نسبوه إلى المتهمين، ووجدتنى مستمرًّا فى الاستجواب وفى توجيه الأسئلة، حتى لاحظت أن المستشار رئيس المحكمة قد لاحظ أننى «أناقش مسائل فنية مع فنيين وأننى قد تفوقت عليهم بفنهم».

وإذ به - يسألنى - جادًا - سؤالاً أنبأ عما فى نفسه.. فقد سألنى قائلاً «أستاذ أحمد - هل درست الهندسة قبل أن تدرس الحقوق..؟؟ وكان هذا السؤال لا يحتاج إجابة منى، ولكن من جانب المحكمة التى حكمت ببراءة الجميع بعد أن ثبت لها أن عمال المطبخ بالجامعة كانوا يسيئون استخدام هذه الأدوات إساءة بالغة، وصفتها فى مرافعتى أنها تخريب لهذه الأدوات، وليس استعمالاً لها، وهو ما صدر حكم البراءة على أساسه بجوار ذلك أن اللجنة الفنية قد قامت باستلام هذه الأدوات عند استيرادها، وبالتالى عند تسليمها للجامعة وأن الشركة التى استوردت هذه الأدوات تنعدم مسئوليتها فور تسليمها لما استوردته إلى من طلب استيراده..

ومن هنا كان القول - بأن المحامى قد يجد نفسه مضطرًّا أن يدرس دقائق وتفاصيل باقى المهن لكى يظل دائمًا أمام المنصة مدافعًا عن الحق - وبحق - وحتى لو اقتضى بيان ذلك الحق أن يكون المحامى.. مهندسًا.. !!

.. السلم الشاهق .. !!

«كان فاروق مصطفى - رحمه الله - يقف مقلدًا مصطفى مرعى العملاق مؤيدا ومؤكدا إجلالنا له وجلال فكره وعظمة أسلوبه وقوة دفاعه ورسوخ إيمانه بالمهنة ورسالتها».

تعلمنا ونحن فى صدر شبابنا عندما كنا نتلقى أول درس فى المحاماة، أن المحامى الشاب لا يمكن له أن يصعد أول درجة من درجات النجاح الموصلة إلى أن تعشقه المحاماة فتغدق عليه من مالها وشهرتها وشموخها وعظمتها، يجب عليه حتى يصعد أول درج فى هذا السلم الشاهق العلو، أن يدخل المدرسة الحقيقية للمحاماة، وهى قاعة الجلسة، أينما كانت وأيا كان الموضوع الذى يصير التداول فيه أو فى رحابها - وكنا نتلاقى بعد أن نؤدى ما كلفنا به من المكاتب التى كنا نتمرن فيها - شباب - حقيقة - متعطش للمعرفة عامة ولمعرفة سر نجاح المحامى خاصة توصلاً إلى أن يصل كل منا إلى آخر السلم الشاهق، ويجلس متربعًا على أحد المقاعد القليلة، التى خصصتها المحاماة لكبار أبنائها وأكثرهم عشقًا لها، وكل صباح بعد أن يؤدى كل منا واجبه - حسبما ذكرت - كنا نتجمع فى إحدى قاعات الجنايات ولعل أكثر القاعات التى شهدت هذه اللقاءات، هى القاعة التى أطلق عليها فيما بعد «قاعة أنور السادات» باعتبار أنها القاعة التى حوكم فيها الزعيم الشهيد، إبّان نضاله قبل الثورة ضد الفساد والاستعمار - وكانت الرهبة تتملكنا من هذا الذى نراه، فالقاعة



شيخ المحامين.. مصطفى مرعى

●● كان هذا الأسد الجسور يزمجر مهددًا بكل ما أوتى من قوة فى القانون لكى يوقف ظلمًا أو يفيق ظالمًا ولكى يوصل الحق إلى صاحبه غنيًا كان أم فقيرًا..

مهما بلغ تواضعها فيها منصة يجلس عليها قضاة، يثيرون الرهبة والاحترام ولا أقول الإرهاب والبطش، وحتى لا يختلط الأمر على القضاة أو على المترددين على القاعة فقد كنا جميعًا نحرص على أن نرتدى روب المحاماة لكى يكون جوازًا لنا فى أن نجلس فى الصفوف الأولى المخصصة للمحامين، وأذن لنا بأن نتحرك تحركًا واعيًا فى حدود ما يمليه علينا الواجب، نحن الصغار، فى حضور الكبار - أساتذتنا فى المحاماة والقانون، فكنا ننتظر حتى تفتح الجلسة فنستمع وبإمعان إلى مرافعة الدفاع وإلى المناقشات التى تدور بينه وبين المحكمة، أو بينه وبين النيابة، لنتعلم كيف يتصرف أساتذتنا ولنعرف الصحيح من الخطأ فى الإجراء والحكم القانونى ورأى الفقه وأحكام القضاء، وقد كان أحدنا يقارن حضورنا بما نسمعه فى الإذاعة، فأحيانًا نستمع إلى فاتنة الغناء العربى وقائدته وزعيمته السيدة أم كلثوم وأحيانًا أخرى نستمع إلى من ينتمون إلى مهنة الغناء ودون أن يكونوا منها هم أو أجدادهم أو يكون من بين أبنائهم من يحترفون الغناء، كنا نستمع إلى الموسيقار عبد الوهاب وفى ذات اليوم نستمع إلى آخر لا يمكن أن يرقى إلى مرتبة المقارنة بين هذا العملاق وبين الذى أدى أداءً عفويًا بعيدًا كل البعد عن واجبات المحامى، التى فرضتها هذه المهنة الشامخة على أبنائها الذين يعملون فيها، ولعلنى فى هذا المقام أذكر أننا نحن شباب المحامين فى ذاك الوقت كنا نطلق على مرافعات مصطفى مرعى المحامى البارع الشجاع، نطلق عليها أنها «تغاريد» مصطفى مرعى، بينما كنا نطلق على مرافعات المرحوم الأستاذ الفذ عبده أبو شقه أنه كان يغنى غناءً حلوًا يجبرك أن تشعر

بالطرب - وأى طرب هذا الذى يكون بالقانون وحده دون أى مؤثرات أو آلات أخرى تصاحبه أو تؤازره - وكان حضورنا بهذه الجلسات، لا يبعث مللاً فى نفوسنا مهما كان الترافع، بل كنا نبحث من وراء ما سمعناه لنصل إلى الحقيقة، وقد كان هذا منا تطوعًا، فنجد أن أحد أفراد مجموعتنا الشهيرة هو الذى يتطوع بقراءة وبحث ما أثير فى جلسة المرافعة ليصير النقاش فيه فى المساء..

فقد تعودنا أن نتجمع فى المساء فى أحد المقاهى التى كانت مخصصة لكبار الموظفين حينذاك - قهوة «البوديجا» - وهى مكان محل كشرى جحا حاليًا - وكان لهذا المقهى سمعة طيبة جعلته مقصدًا للرجال المحترمين الذين كانوا فى آخر هذا الزمان - ويدور الحديث حول المائدة الصغيرة التى نلتقى حولها لنردد عبارات وفقرات وإشارات وحركات هؤلاء العظام الذين استمعنا إلى مرافعاتهم فى صباح ذات اليوم، بل إن البعض منا كان فى سعادة غامرة ليقف مقلدًا شيخ المحامين مصطفى مرعى عندما يزمجر، معلنًا أن ثورة ستخرج من فمه دفاعًا عن حق ودفعًا لظلم، فقد كان المحامى العظيم ينفعل بكل أحاسيسه عندما يتحمس ليلقى مرافعته، بل كان هذا الأسد الجسور يزمجر مهددًا بكل ما أوتى من قوة فى القانون لكى يوقف ظلمًا ولكى يفيق ظالمًا ولكى يوصل الحق إلى صاحبه غنيًا كان أم فقيرًا - كان «فاروق مصطفى» رحمه الله يقف مقلدًا مصطفى مرعى العملاق مؤيدًا ومؤكدًا إجلالنا له وجلال فكره وعظمة أسلوبه وقوة دفاعه ورسوخ إيمانه بالمهنة ورسالتها - ثم يأتى الحديث عما دار فى الصباح - حسبما ذكرنا، وليلقى علينا المتطوع فى كل ليلة أنه عاد

إلى الكتب والمراجع فوجد أن ما قاله المحامى فى مرافعته فى قضية الصباح كان صحيحًا، أو أنه ليس كذلك ثم يذكر ما هو صحيح ويصير النقاش الذى قد يحتد فى بعض الأحيان حتى يصل إلى التحدى والرهان فيما قد نصل إليه من معلومات ما زالت راسخة فى أذهاننا حتى الآن رغم فوات السنين الطوال..

هكذا تعلمنا - وهكذا يجب على أبنائنا أن يفعلوا رغم الفارق الكبير بيننا وبين زعماء الأمس - ولكن - حسبما ذكرت - عندما يستمعون إلى الجيد فإنهم يجب أن يستمعوا إلى غيره، فهم يعجزون عن تقدير الجيد إن لم يستمعوا إلى غير الجيد وليؤمنوا أن المهنة كمصدر لن ينضب أبدًا وهى معطاءة لأنها غنية بأبنائها وسيكون دائمًا من بينهم من يهبّ للدفاع عنها ومن يساند مبادئها ومن يثبت على مر الأجيال أن فى المحاماة دائمًا رجالاً، هم رجال الأمس ورجال اليوم ورجال الغد وحتى آخر الأيام سيكونون هم رجال المحاماة..

من أجل هذا كان نضالنا - ومن أجل هذا كان صبرنا، وأعتقد أن من أجل هذا كان نجاحنا فى هذه المهنة التى لاقينا فيها العذاب، ولكنه ألذ عذاب يلقاه إنسان فهو عذاب الحب.. حبّ المهنة..

مصابيح العدالة

«والمحامى إذا ما كان شمعة تضىء مصباح
العدالة، فإنه لذلك يحترق عندما يؤدى
عمله...».

كانت القضية ذات أهمية كبرى تتناولها الصحف يوميًا بذكر مجريات الأمور فيها والقرارات الصادرة فى شأنها - فقد أجريت الانتخابات فى نقابة الصحفيين، وأعلن اسم النقيب الفائز ليعتلى منصبًا يشرف كل صحفى ويتمناه ولو لساعات قبل أن يتوفاه الله - وكان إعلان النتيجة بعد فرز أصوات الناخبين التى أسفرت عن وجود فرق بسيط بين الفائز والآخر الذى لم يوفق، وهذه علامة طيبة تدل على الرقى والسمو وعلى الحرص على تطبيق أحكام الديمقراطية الصحيحة فى نقابة من أعرق النقابات المهنية فى مصر.. فكلما قل الفارق فى الأصوات بين الفائز وغير الفائز كان هذا دليلاً على الوعى وعلى جدية المنافسة، وبالتالى على جدية التطبيق الديمقراطى الذى ننشده جميعًا..

لم يرتض غير الفائز بالنتيجة التى أعلنتها لجنة الفرز، فطعن على قرار الجمعية العمومية الذى أيد قرار لجنة الفرز وذلك بالطريق القانونى، وقد رسم القانون لهذا الطعن طريقًا خاصًا هو أن يطعن فى قرار الجمعية العمومية أمام محكمة النقض (الدائرة الجنائية) ونظرًا لأن الطاعن من الصحفيين الذين يتمتعون بحسن السمعة، فقد اهتم زملاؤه والذين كانوا يؤيدونه بالطعن الذى رفع، الأمر الذى جعلهم يحرصون على الحضور فى

كل جلسة من الجلسات التى ينظر فيها الطعن - وكان منافسه - الذى فاز - من الصحفيين اللامعين الذين لهم مكانة خاصة فى قلوب الصحفيين وغير الصحفيين - وكان مستندًا إلى قاعدة عريضة أيضًا من الصحفيين خاصة هؤلاء الذين يعملون فى المؤسسات الصحفية الكبيرة، وكان قد شغل هذا المنصب فى مدة سابقة فاعتنى بشئون الصحفيين وتمكن بالفعل من حل الكثير من مشاكلهم. ووكلنى النقيب الفائز - ودرست الأوراق، فوجدت أن الشكل يغنينا عن التحدث فى الموضوع، فدفعت الطعن بدفع شكلى اقتضى دراسته أن تبحث المحكمة فى دفاتر الجمعية العمومية لتحصر عدد الحاضرين فيها، ولتنتهى إلى صحة الدفع من عدمه - وفى إحدى الجلسات احتد النقاش بينى وبين زميلى الذى كان يحضر مع الطاعن الذى سبق وأن ذكرت أنه كان يحرص على أن يحضر كل الجلسات الخاصة بالطعن بنفسه مؤيدًا ببعض الصحفيين الذين كانوا يؤيدونه فى معركته التى خسرها، وعندما اشتد النقاش بينى وبين زميلى الحاضر مع الطاعن، إذ برئيس المحكمة رحمه الله المستشار عبد الحميد صادق (نائب رئيس محكمة النقض حينذاك وأقدم مستشاريها بعد رئيسها) - إذ به يفاجئنا بالقول بأننا يجب علينا أن نهدأ حتى إذا ما احتد النقاش واختلفت وجهات النظر لأن فى الهدوء توصلاً إلى الحقيقة، ثم وصفنا نحن المحامين بأننا «مصابيح العدالة»..

رحم الله المستشار العظيم الذى وصف المحامين وصفًا عجز قادتهم العظام من الأسلاف الذين تولوا العمل النقابى، والذين حملوا رسالة المحاماة، أن يصفوا هذه المهنة الشامخة بهذا الوصف العظيم.. الدقيق..

نعم فالمحامى شمعة تضىء مصباح العدالة لكى ينير الطريق للقاضى الجالس للوصول إلى الحقيقة التى هى ولا شك سيصل إليها بمشاركة القضاء الواقف - والمحامى إذا ما كان شمعة تضىء مصباح العدالة، فإنه لذلك يحترق عندما يؤدى عمله فيظل يحترق ويحترق دون أن يؤثر على نور شمعته ريح أو إعصار، فشمعته مصونة بمصباح ويظل يحترق ويحترق مضيئًا للتوصل إلى العدالة إلى أن ينتهى بعجزه عن مباشرة المهنة فلا تنطفئ شمعته أيضًا لأن كثيرًا من الشموع تكون قد أضيئت وهذه الشموع التى أصبحت تضىء وتواصل الإضاءة تتمثل فى شباب المحامين الذين هم عماد مهنة المحاماة فى المستقبل ونورها المضىء للتوصل إلى العدالة التى هى رسالتهم.

غضبة عملاق

«.. على القاضى ألا ينهر الشاهد أو يخيفه..
وعلى المحامى أن يتمسك بحرية الشاهد تمسكه بدفاعه..»

كان ذلك فى نهاية سنة قضائية لا تبتعد كثيرًا عن سنة كتابة هذه الواقعة، فحسبما نعلم أن القضاء فى العالم كله قد جرى على أن تكون هناك عطلة قضائية فى كل عام يخلد فيها القضاة والمحامون إلى الراحة، لكى يستقبلوا عامًا قضائيًّا جديدًا، بهمة ونشاط، وإن كنت أرى - ويرى معى الكثيرون - أن العطلة القضائية قد أصبحت تحتاج إلى إعادة نظر، فالقضاء يجب ألَّا يتوقف، لأنه متعلق بمصالح الناس. كما وأن القضاء المستعجل الذى نص القانون على أن يستثنى من شهور العطلة القضائية، قد جرى العمل وعرف لدى كل المشتغلين بالقانون. أنه ينظر قضايا وصفت بأنها مستعجلة، ودرج العمل على ألا يفصل فيها إلا بعد انقضاء العطلة القضائية، إذ أن تحمل مسئولية القضاء فى شهر من الأشهر الثلاثة المخصصة للعطلة القضائية، عادة ما لا يتم الفصل فى هذه القضايا التى وصفها القانون بأنها قضايا مستعجلة - مما دعانا إلى أن نقترح بأن تكون هذه العطلة لمدة لا تتجاوز شهرًا واحدًا حتى لا تتعطل مصالح الناس ولا تتأخر كلمة العدالة التى هى دائمًا فى حكم يكون هو عنوان الحقيقة.

وكان ذلك فى محكمة الجيزة الابتدائية، فقد كنت متواجدًا فى غرفة

المستشار رئيس المحكمة أحييه لأنه زميل دفعة تخرج، وأثناء حديثنا الودى، إذ بأحد موظفى المحكمة - تبين بعد ذلك أنه سكرتير جلسة - يستأذن فى الدخول وهو منزعج ومعه مدير مكتب المستشار رئيس المحكمة، ليعلن للسيد المستشار أن أحد المحامين فى ثورة عارمة وأنه بسبب ثورته اضطرت المحكمة إلى رفع الجلسة، إلا أن المحامى رفض أن يخرج من قاعة الجلسة التى كانت هى أيضًا حجرة للمداولة معلنا استياءه مما حدث من رئيس الدائرة نحوه..

وعلى الفور وقف المستشار رئيس المحكمة ودعانى لأن أكون معه، فالأمر يخص محاميًا - وكنت نقيبًا للمحامين بالقاهرة - إلا أن المحاماة لا تتجزأ، فالمحامى بالجيزة والمحامى بالقاهرة والمحامى بأسيوط كلهم يستظلون بمظلة واحدة هى مظلة المحاماة..

وذهبت مع المستشار رئيس المحكمة إلى حيث الواقعة التى رواها لنا سكرتير الجلسة وفور دخولنا قاعة الجلسة، وهى فى ذات الوقت حجرة المداولة، إذ بى أجد عملاقًا من عمالقة المحاماة التى لا تتكرر، فقد وجدت شيخ المحامين المرحوم الأستاذ مصطفى مرعى[1] جالسًا على

(١) ولد مصطفى مرعى فى ١٩٠٣/٦/١٨ وتخرج من كلية الحقوق عام ١٩٢٣، وعمل بمكتب المرحوم الأستاذ مرسى محمود المحامى، وأشهر محامى الإسكندرية فى ذاك الوقت، وقد تزوج من كريمته التى ناضلت معه حتى آخر عمره، ومازالت تعيش على ذكراه، وقد عمل بالمحاماة حتى عين قاضيًا عام ١٩٣٢، وتولى دائرة الأمور المستعجلة بالإسكندرية، وظل قاضيًا حتى عاد إلى المحاماة عام ١٩٣٦، أى بعد أربع سنوات من تركه لها، وفى عام ١٩٣٩ عين أفوكاتو عمومى ثم مستشارًا بمحكمة الاستئناف عام ١٩٤١ ومستشارًا بمحكمة النقض عام ١٩٤٦، ثم عين رئيسًا لقضايا=

مقعد فى الغرفة، مرتديًا الطربوش الذى ظل متمسكًا به فى حضوره بالمحكمة حتى بعد أن زال هذا التقليد بعد الثورة بسنوات ليست قليلة - فقد كنا نحن المحامين منذ أن تخرجنا نتمسك بالطربوش عنوانًا للوقار والالتزام وممثلاً للهيبة يجب أن يحسها كل من يتولى مهمة الدفاع عن الحق..

وعلى الفور قام السيد المستشار رئيس المحكمة بتحية العملاق الكبير، مما أثار دهشة المحكمة رئيسًا وأعضاء - فقد تبين لنا بعد ذلك أن القضاة

=الحكومة (هيئة قضايا الدولة حاليًا) حتى آخر عام ١٩٤٧، حيث اختير وزير دولة فى حكومة إبراهيم عبد الهادى، ثم اختير وزيرًا فى وزارة حسين سرى عام ١٩٤٩ وقدم استقالته المشهورة فى ١٩٤٩/١١/٣ سجل فيها عدم استقامة عمل الوزارة ورئيس الوزراء، وفى ١٩٥٠/٥/٢٩ - قدم استجوابه الشهير فى مجلس الشيوخ عن الأسلحة الفاسدة، وعن موضوع مستشفى المواساة بالإسكندرية - مما ترتب عليه إسقاط عضويته فى مجلس الشيوخ ضمن ١٩ شيخًا وكان ذلك فى ١٩٥٠/٧/١٩ - وفى ١٩٥٠/١٠/١٨ أرسل الخطاب الشهير هو ونفر من أبرز رجالات مصر إلى الملك فاروق ينذرونه فيه بما ستؤدى إليه السياسة الجارية من ضياع البلاد، وكان قد عاد إلى المهنة التى أحبها وعشقها -. المحاماة - عام ١٩٤٩ إثر استقالته من وزارة حسين سرى، وظل مشرفًا للمحاماة حتى اعتزل فى آخر عام ١٩٥٩ بسبب مرضه، وقد كان مصطفى مرعى بجوار ذلك عضوًا بمجمع اللغة العربية منذ عام ١٩٧٣ وقد توفاه الله فى ١٩٨٧/١١/٧، ومن أبرز مؤلفاته كتابه عن «المسئولية المدنية» وهو من أهم المراجع فى القانون المدنى، كما أن مؤلفه «الصحافة بين السلطة والسلطان» من أهم كتاباته حين عرض فيه الرأى فى اعتبار الصحافة سلطة رابعة، رحمة واسعة لرجل من أبرز رجالات مصر، كانت المحاماة حبه وعشقه وكانت رسالته الحق والعدل ومقاومة الظلم وكشف الظالم.

الثلاثة لم يكن أحد منهم يعرف مصطفى مرعى العملاق الكبير - فوقفوا احترامًا لحضور السيد المستشار رئيس المحكمة وهى وقفة كانت أيضًا إجلالا لهذا العملاق الذى أراد أن يعطينا درسًا نتعلمه ونعلمه لأبنائنا من بعدنا ليعلموه لأحفادنا وهكذا..

وعلى الفور ذكرت لرئيس الدائرة وللعضوين أن الذى يجلس أمامهم هو الهرم الرابع فى مصر - ذاكرًا أنه إن كنا نعلم أن فى الجيزة أهرامات ثلاثة يعرفها العالم كله، فإن مصطفى مرعى هو الهرم الرابع الذى تعرفه الأمة العربية، ولا تعرفه مصر فقط، بل هو على مستوى العالم هرم راسخ لا يتزحزح عن ذكر كلمة الحق فى قوة وشجاعة..

وتبين لنا - أنا والمستشار رئيس المحكمة - أن العملاق الكبير بعد أن نقل اسمه إلى جدول غير المشتغلين لمقتضيات الحفاظ على صحته بناءً على توصية من الأطباء الذين كانوا يعالجونه رحمه الله - فقد وجد نفسه أمام واجب يجب عليه أن يؤديه ولا يمنعه من أدائه أنه قد نقل اسمه لجدول غير المشتغلين، لقد استشهد به جار له فى نزاع بينه وبين مالك العقار الذى يقطنان فيه - فوجد واجبًا عليه أن يؤدى الشهادة وهى التى أمرنا الخالق سبحانه وتعالى أن نؤديها عندما تطلب منا إحقاقا للحق، فذهب إلى المحكمة ليؤدى واجب الإدلاء بشهادته فى هذا النزاع الذى كان معروضًا على المحكمة، وانتظر حتى نظرت قضايا المرافعة ثم استأذن ليدخل لأعضاء المحكمة فأذن له، فطلب من رئيسها أن تسمع شهادته نظرًا لحالته الصحية، فإذ برئيس الدائرة - وقد قلنا بأنه لم يكن يعرف مصطفى مرعى - ينهره ويوجه إليه حديثًا فيه قسوة جعلت العملاق الكبير

يثور - وحسبما ذكر لى وللسيد المستشار رئيس المحكمة بعد ذلك - كيف لقاضٍ جلس على منصة لكى يحق الحق ويحقق العدالة أن ينهر شاهدًا أتى إليه مختارًا لكى يساعده فى أن يؤدى رسالته ويحق الحق ويقر العدل - قال لنا مصطفى مرعى - رحمه الله - إن الشاهد يجب أن يأمن على نفسه خاصة أمام قاضيه - حتى يدلى بالحقيقة التى تساعد على تحقيق العدل، فإذا ما نهره القاضى أو وجه إليه حديثًا بقسوة - فإن الشهادة قد تهتز على لسان الشاهد مما قد يؤدى إلى ضياع الحقوق أو إثارة اللبس..

نعم إنه درس يجب أن يعيه القضاء الواقف والقضاء الجالس، فإن الدروس التى ألقاها علينا السلف فى كل قضاء، إنما هى دروس يجب أن نعيها جميعًا حتى يعيها أبناؤنا ليتخذوها فى مستقبل حياتهم عندما يؤدون الواجب، وعندما يستمرون فى المسيرة حاملين الشعلة التى حملها سلفنا فسلَّمنا إياها لنسلمها لهم لتظل شعلة نور تحقق العدل وتحق الحق..

نعم يجب على القاضى ألاَّ ينهر الشاهد أو يخيفه ويجب على المحامى أن يدافع عن حرية الشاهد فى أداء شهادته تمسكه بدفاعه عن موكله..

.. التأثير على القضاة.. جريمة..

«ليحاكم المتهم كغيره من المتهمين بغير أثر
عليه من شقيقه الذى كرهته المعارضة، فهو
بهذا ليس بضلع أو شريك...»

لعل أكثر الجرائم خطورة، هى جريمة التأثير على القضاة، فالكثيرون لا يعلمون أن نص المادة ١٨٧ من قانون العقوبات يُعاقب كل من استعمل وسيلة من وسائل النشر للتأثير على القضاة فى منازعة مطروحة على القضاء، وبالرغم من أن هذه الجريمة ترتكب فى كل يوم مرات ومرات، إلا أن أحدًا لا يهتم بتوجيه الاتهام فيها إلى من ارتكبوها وبالتالى استحال توقيع العقوبة على مرتكبها، مما أكثر من ارتكابها دون أن يأبه مرتكبوها بجزاء يوقع عليهم..

ولقد كانت من أشهر وأهم القضايا التى نظرها القضاء المصرى - الذى أثبت فعلًا أنه القضاء العادل فى كل العهود وفى كل القضايا - لا يستثنى من ذلك إلا أحكامًا تعد على أصابع اليد الواحدة - قضية اتهم فيها شقيق لرجل سياسى، احتل المركز الثانى من مناسب السلطة التنفيذية والمركز الأول من مناصب السلطة التشريعية - وبالرغم من أن هذا السياسى أستاذ ضليع فى القانون وذو ماض ناصع البياض - فقد اكتسب كره المعارضة التى انطلقت فى أول عهد تطبيق الديمقراطية فأساءت استخدام حقها فى النقد والتعبير وأطلقت العنان لألسنة كانت قد اختفت بظهور الثورة، ولكنها عادت فى عهد الديمقراطية الجديد

لتصفية الحسابات مع هؤلاء الذين ضيقوا الخناق على الإقطاع والرأسمالية المستغلة لتكون للشعب كلمته ولتحقق الثورة أهدافها التى قامت من أجلها والتى استمرت من أجلها أيضًا، وانتهزت المعارضة أن شقيق هذا الرجل قدم فى تهمة تمس الذمة فخصصت الأعداد اليومية والأسبوعية لكى تهاجم الرجل من خلال شقيقه، فى وقت ألزمها القانون ألا تتعرض فيه للقضية من بعيد أو قريب، حتى لا ترتكب جريمة التأثير على القضاة - ولعلى أتذكر أننى عندما حضرت مدافعًا عن شقيق السياسى الكبير، فقد حرصت على أن أقدم عددًا من أعداد جريدة للمعارضة ذاع خبرها وانتشر توزيعها وكان هذا العدد منذ الافتتاحية حتى آخر عمود فى الصفحة الأخيرة منصبًا على الشقيق المتهم والقضية وما دار فيها، وهو أمر عجب، والعجب فيه أن تلتفت النيابة عن وقوع هذه الجريمة الواضحة الظاهرة، ولا ندعى أن التفاتها كان لجهل بحكم القانونِ وإنما نقول إنها آثرت أن، تبعد عن المعركة التى دارت بين السياسى الكبير وبين أحزاب المعارضة.. فلا تكون طرفًا فيها..

وقد كان لارتكاب جريمة التأثير على القضاة فعلاً مؤثرًا، فقد أصدرت محكمة جنايات الجيزة حكمًا قضى بسجن المتهم - شقيق السياسى الكبير - عشر سنوات..

وتم القبض على المتهم، وأودع السجن منفذًا لعقوبة الجناية المحكوم فيها.

وهى عقوبة تقضى على المتهم وعلى عائلته وتثبت عليه جريمة لم يرتكبها فكان أن أوكلنى فى التقرير بالنقض فى هذا الحكم فكان واجبًا

علىّ أن أتولى القضية من كل جوانبها - فعكفت على قراءة أوراقها الكبيرة والكثيرة التى جاوزت الثلاثة آلاف صفحة، وبعين القاضى المحايد حاولت أن أعثر على دليل يؤدى إلى إدانة المتهم فلم أجده فخيل إلى أن هناك أوراقًا قد اختفت، فرجعت إلى ملف الجناية بالمحكمة لأجدها خالية من أى جديد سوى ما قرأت - فحررت مذكرة بأسباب النقض وأوردت فيها أن الحكم قد نحا منحى بعيدا عما هو ثابت فى الأوراق وعن أحكام القانون الصحيحة متأثرًا بما كان ينشر فى جرائد المعارضة فى تلك الأيام، وبما كان يدور من أحاديث فى كل مجتمع من المجتمعات حتى مجتمع القضاة وكان - قضاء مصر كما ذكرنا هو القضاء العادل فإذ بمحكمة النقض تنقض الحكم وتعيد المحاكمة أمام دائرة أخرى من دوائر محكمة الجنايات - وتستند فى إلغائها للحكم الذى قضى السجن لمدة عشر سنوات إلى ذات الأسباب التى ذكرتها فى مذكرة الأسباب، وأمرت محكمة النقض بشطب ما يقرب من ثلاث صفحات ونصف صفحة من مذكرة الأسباب التى قدمتها قالت فى شأنها إنها استعملت حقها الوارد فى المادة ١٠٥ من قانون المرافعات التى أعطت للمحكمة الحق فى شطب عبارات ترى أنها ماسة بالخصوم أو أنها تخرج عن النظام العام أو الآداب - وبمطالعة هذه الصفحات الثلاث نجد أنها لا تحتوى إلا على قول جرىء من محررها أشار فيه إلى أن قضاة الحكم كانوا يجلسون فى نادى القضاة الذى كان يتناول الحاضرون فيه أمر الدعوى والاتهام على مسمع من قضاة الحكم كما ورد فى هذه الصفحات الثلاث والنصف صفحة قول الفقه والقضاء فى مصر وفرنسا إن القاضى

يجب ألا يعمل بالسياسة خاصة إذا ما كان معروضًا عليه من قضايا سياسية أو قضية تؤثر فيها أمور السياسة.

وإذ بالقضاء الذى أعيد إليه نظر الجناية من جديد يجد نفسه فى حرج، فهل هو منصاع لحكم القانون أم هو منصاع للإشاعات التى انتشرت على أن الدائرة الجديدة التى شكلت لمحاكمة المتهم من جديد هى دائرة اختيرت خصيصًا لكى تصدر حكمًا ببراءته - وهنا مكمن الخطورة من أن يقضى القاضى بالظلم حتى يشتهر بالعدل ولكن معدن قضاتنا هو معدن أصيل ومن أجل هذا فهو غال، وحرصت أن أذكر هذا فى مرافعتى الشفوية فإذ بالقضاة يتحدثون بعيونهم وكأنهم قد استنبطوا ما ذكرته على لسانى شفاهة، وإذ بهم يخضعون لما ذكرته فى بداية مرافعتى عندما قلت «انفضوا من هذه الأوراق لقب (....) ليحاكم المتهم كغيره من المتهمين بغير أثر عليه من شقيقه الذى كرهته المعارضة وهو بهذا ليس بضلع أو شريك ، فلتكرهه المعارضة أو تحبه ولكن عليها أن تبعد عن المتهم الذى قدم للمحاكمة فى شأن جريمة تمس الذمة والشرف»..

وكان حكم البراءة مدويًا مثبتا أن الاتهام الذى قضى فيه بالإدانة قد بات بلا سند وبعد أن كان هو عنوان الحقيقة أصبحت الحقيقة عنوانها عكس ما قضى به فى حكم المحكمة الأول..

إلا أن جريمة التأثير فى القضاة تركت أثرها واستحال على الجميع أن يمحو هذا الأثر فقد ظل الناس يتحدثون كل حسب هواه وكأن القضاء لم يصدر حكمه وكأن الحكم لم يصبح عنوانًا للحقيقة كما تعلمنا - ومن هنا قلنا إن أخطر الجرائم هى جريمة التأثير على القضاة، ففيها يصدر الرأى

العام حكمه دون روية ودون أن يعتد بالأوراق، فالمحكمة هى التى تقرأ وتتعمق فى الدراسة لكى تصل إلى القرار الحكيم الذى هو دائماً القرار السليم..

هل هى.. عدالة السماء..؟

«وقد كان قول الشاب عقب سماع الحكم ببراءته - إنها توبة نصوح - وسوف لا أقرب النساء إلا بزواج عندما يحين الحين..».

من العبارات اللطيفة التى حفظها هواة متابعة مباريات كرة القدم - هذه العبارة التى وردت على لسان المعلق الرياضى عندما احتسب الحكم فى مباراة مصر وهولندا ضربة جزاء لصالح الفريق المصرى، فإذ به يهتف «عدالة السماء ترفرف على ستاد باليرمو» - قالها المعلق الرياضى بعد أن أحس بأن فريق مصر أدى مباراة قوية وأن العدل من وجهة نظره هو أن يتعادل مع فريق هولندا أقوى الفرق الأوروبية والحاصل على كأس العالم فى الدورة السابقة..

عبارة علقت فى ذهنى لأن من قالها آمن فعلاً بأن السماء التى أمرت الإنسان بالعدل إنما تحقق العدل فيما لو سعى إليه إنسان أو فيما لو رأت السماء أن العدل يوجب أن يكون الأمر على نحو معين وليس على سواه..

حصل الشاب على شهادة الثانوية العامة بنسبة عالية أهلته لأن يقبل فى كلية الطب بجامعة القاهرة، ولم يفرح والده وأسرته فقط، بل فرحت بلدته «رشيد» بأكملها بعد أن لاح لها أن أحد أبنائها سيكون طبيبًا بعد سنوات معدودة وأنه فوق كونه الطبيب سيكون محتلا لمركز اجتماعى أو

سياسي، تجعل لرشيد اسمًا بعد أن نسيها المصريون ولم يذكروا عنها إلا «الملح الرشيدى» بالرغم من أن التاريخ قد خصها «بحجر رشيد»..

وتوجه الأب فرحًا إلى القاهرة يبحث فيها عن مكان لإقامة ابنه، فلما لم يجد فيها مكانا لقدم، ودله معارفه وأصحابه على منطقة جديدة بالجيزة عرفت باسم «شارع الملك فيصل» وهى محافظة مستقلة إذا ما حسب عدد القاطنين فيها وإذا ما روعى الامتداد العمرانى على جانبى الطريق الذى عرف باسم الملك فيصل الذى أحب مصر، وسرعان ما وفق الأب فى أن يجد لابنهِ شبقة فى شارع متفرع من شارع الملك فيصل وأثثها بالأثاث البسيط، وجاء الشاب يتلقى العلم بالقاهرة وعده أبوه بما يستطيع من مال ومعلومات، لأن الأب طبيب وغاية مراده أن يكون ابنه امتدادًا له..

وعندما وصل الشاب إلى السنة الثالثة فى كلية الطب، فوجىء بأحد أصدقائه يتصل به تليفونيًا ليسر إليه بأنه وزميل له تمكنا من أن يتفقا مع فتاة على أن يباشرا معها الجنس، وأنهما تعهدا بدفع بعض المال لها، ولا يطلبان منه إلا أن يسمح لهما بأن يأتيا إلى شقته حتى يتمكنا من تنفيذ ما اتفقا عليه مع الفتاة وأنه سيكون له نصيب المشاركة..

تردد الشاب ولكن صديقه بادره ليقول: إن الليلة هى ليلة رأس السنة والشباب كله يمرح وأن مثل هذه الأشياء مباحة فى هذا الظرف وفى تلك المناسبة، ذلك أن الشباب قد علق فى ذهنه أن ليلة رأس السنة الميلادية هى ليلة ينطلق فيها الصغار والكبار لكى يباشروا كل أنواع اللهو والمرح، وأن ليلة رأس السنة المحمدية يأكلون فيها الحلوى..!!

تردد الشاب وأبدى مخاوف لصديقه الذى كان يلح عليه بالتليفون لاحتمال أن يزوره والده أو أحدًا من أسرته، ولكنه إزاء إصرار الصديق ولكونه شابا يجرى فى عروقه دم وله شهوة، فقد ارتضى أن يستضيفه هو ومن معه مشترطًا أن يرى الفتاة قبل أن تصعد إلى شقته - وما هى إلا دقائق حتى كان الصديق أمام شقة الشاب ومعه الصديق الآخر والفتاة، وخرج الشاب ليرى الفتاة، فوجدها شابة يافعة طاغية الأنوثة، فما كان منه إلا أن اصطحبهم إلى داخل شقته وباشر الشاب والصديقان افعالاً صبيانية مع الفتاة التى سرعان ما طلبت أجر المتعة التى أعطتها للشبان الثلاثة، وكالعادة حصل الخلاف ولكن الشاب سارع ذاكرًا ومذكرًا لصديقيه أن الاتفاق قد تم بينهم على ألا يدفع شيئًا للفتاة فى مقابل أنه يسر لهم شقته - وتبين بعد ذلك أن الفتاة بعد أن يئست من تقاضى الأجر الذى أرادته توجهت إلى قسم الشرطة مدعية أن الشبان الثلاثة أكرهوها على مباشرة الجنس معهم وهو أمر لم يستمر طويلاً، فقد ثبت كذبها، ولأجل هذا رأت النيابة تقديم الشبان الثلاثة للمحاكمة الجنائية بتهمة هتك العرض لفتاة لم تبلغ سن الثامنة عشرة وهى جنحة قرر لها قانون العقوبات الحبس، وقدم الشاب إلى المحاكمة الجنائية فحكمت عليه محكمة الجنح بالحبس إزاء اعترافه هو وزملاؤه بارتكاب الفعل الذى كانوا يعتقدون أنه غير معاقب عليه قانونًا.. ولكن هذا الاعتقاد لا يمكن أن يؤخذ سببًا للإعفاء أو للتخفيف من المسئولية، فهرع الرجل والد الشاب الذى يدرس الطب - مستأنسًا برأى قانونى له تجربة ودرس القانونى الأوراق فتبين له أن الاعتراف ثابت وأن الفتاة

قدمت شهادة ميلادها التى تثبت أنها تبلغ من العمر سبعة عشر عامًا وخمسة أشهر وعدة أيام..

وأوجب فن المحاماة أن يعود المحامى الكبير إلى أجندات مكتبه القديمة ليتبين له أن تاريخ ميلاد الفتاة يوافق ٣ جمادى الآخرة ووجد أن تاريخ وقوع الواقعة المقدم بشأنها المتهم إلى المحاكمة يوافق ٢ جمادى الآخرة.. ولكن بعد ثمانية عشر عامًا.

ويصاب المحامى الكبير بدهشة.. هل هى الصدفة التى جعلته يتذكر قضاء محكمة النقض الذى قرر بأنه فى شأن جريمة هتك العرض لمن لم تبلغ سن الثامنة عشرة فإن السن هنا تحسب حسب التقويم الهجرى لا حسب التقويم الميلادى - بحسب أن التقويم الهجرى أقل فى عدد أيامه من التقويم الميلادى، فيؤخذ بالتالى به باعتبار أنه هو الأصلح للمتهم وعلى أساس أن النص لم يرد فيه عند تحليله لسن الثامنة عشرة بأن وصفها ميلادية أم هجرية..

وهل هى المصادفة التى جعلته يعود إلى أجندته القديمة ليجد أن تاريخ ميلاد الفتاة هو ٣ جمادى الآخرة وليجد أن تاريخ الواقعة هو ٢ جمادى الآخرة ويفصل بين التاريخين ثمانى عشرة سنة كاملة - لا تنقص يومًا ولا تزيد يومًا - فالسنة الثامنة عشرة الهجرية بدأت فى ٣ جمادى الآخرة وانتهت فى ٢ جمادى للآخرة - بمعنى أن الفتاة وقت وقوع الحادثة كانت قد أكملت سن الثامنة عشرة، وبالتالى فلا عقوبة للفعل الذى أتاه المتهم معها هو وشركاؤه. إذ أن القانون يعاقب على ذات الأفعال التى يعاقب عليها فيها إذا كانت الفتاة أقل من الثامنة عشرة - والقانون يجعل ذات،

الأفعال مباحة وغير معاقب عليها إذا ما كان سن الفتاة ثمانية عشر عاما أو يزيد وتم الفعل برضائها..

وعاد المحامى ليقول.. لا.. إنها ليست مصادفة وإنما هى إرادة العلى القدير أو حسبما عبر المعلق الرياضى - إنها عناية السماء وعدالتها التى طوفت بظروف الحادث ورأت أن الشاب الذى أخطأ دون أن يتعمد وقوعه فى الخطأ والذى خضع لشهوته مرة - رأت عدالة السماء أن فعله يجب ألا يجرم حتى تظل صفحته بيضاء عندما ينهى دراسته ليكون من أطباء مصر، فلا ينسب إليه أنه فى يوم من الأيام أتى فعلاً مشيناً قد يكون سبباً لإضراره فى أى موقف أو موقع.. وأمرت عدالة السماء قضاة الشاب أن يحكموا ببراءته مما هو مسند إليه استناداً إلى قضاء محكمة النقض الذى قرر بأن تحسب سن المجنى عليها فى جريمة هتك العرض بالتقويم الهجرى وليس بالتقويم الميلادى..

وقد كان قول الشاب عقب سماع الحكم ببراءته - إنها توبة نصوح - وسوف لا أقرب النساء إلا بزواج عندما يحين الحين..

حماية المحامى..

«المحامى لا يحتمى بأحد.. المحامى يحمى الجميع..».

فى إحدى الجلسات تقابلت مع أحد كبار المحامين الذى قص علينا قصة هى إرساء لتقليد من تقاليد المحاماة وقول مأثور صدر من زعيم من زعمائها..

ذكر الأستاذ الكبير أنه عقب انتهاء مرافعته فى إحدى القضايا الهامة وخروجه من قاعة الجلسة، إذ به يفاجأ بخصم موكله يوجه إليه عبارات قذف لاذعة، الأمر الذى جعل المحامى الكبير يصر على تقديم شكوى إلى النيابة المختصة التى يتبعها مبنى المحكمة، وقد اهتم السيد المحامى العام بالشكوى فأمر بضبط المتهم لإجراء التحقيق معه على الفور، إلا أن الأستاذ الكبير دهش فى اليوم التالى عندما علم أنه قد أفرج عن المتهم بكفالة ضئيلة قدرها عشرة جنيهات..

فذهب بشكواه إلى السيد الأستاذ نقيب المحامين وكان حينذاك المرحوم الأستاذ محمد مصطفى البرادعى، وقص عليه قصته فى وجود قطب من أقطاب المحاماة كان فى زيارة للنقيب واقترح القطب الكبير أن يقوم باتصال مع المسئولين فى السلطة التنفيذية ليصعِّد هذا الأمر لأهميته، معززا ذلك بأن الاعتداء على المحامى الكبير قد يؤدى إلى الاعتداء يوميا فى قاعات المحاكم على المحامين عمومًا إن لم يتخذ موقف يتفق مع جسامة الأمر..

وإذ بالنقيب العظيم محمد مصطفى البرادعى يأبى الفكرة المعروضة وينظر للمحامى الكبير المعتدى عليه ليقرر له عبارة مأثورة يجب أن تتداولها الأجيال من المحامين وتكون أمام أعينهم فى كل لحظة يعملون فيها بمهنتهم الشامخة العريقة..

قال النقيب: «المحامى لا يحتمى بأحد - المحامى يحمى الجميع»..

قول مأثور يجب أن يكون فى البال فى كل خطوة يخطوها المحامى بالمحكمة أو فى مكتبه أو فى أى مكان آخر - فعلى أكتافه ألقيت مسئولية حماية الجماهير وحماية الناس، وهو الذى يحميهم من أى عدوان يقع عليهم وهو الذى يدافع عن الحق ويسعى لإظهاره بما يسلكه من طرق مشروعة فى هذا السبيل..

تقليد من تقاليد المحاماة أرساه زعيم من زعمائها يجب أن يتمسك به الجيل الجديد من المحامين ليعيش فيه ويطبقه..

درس تلقيته من أحد أبنائى

«إن الكبير منا يحترم الصغير.. وعلى الصغير
أن يوقر الكبير».

كنت حاضرًا عن المدعى عليه فى قضية مدنية وكانت المنصة التى جلس عليها القضاة الثلاثة أمامها منضدة صغيرة لا تسع إلا محاميًا واحدًا ليترافع أمامها ويضع عليها ملف قضيته..

وحضر عن المدعى فى القضية ذاتها أحد أبنائى من المحامين الجدد حاضرًا عن زميل لى يقضى فترة التمرين فى مكتبى..

وحسب النظام المتبع فى التقاضى، فإن المدعى هو الذى يبدأ أولاً فى المرافعة ويبدى طلباته، ثم يليه المدعى عليه ليبدى دفاعه وطلباته، عملاً بالقاعدة القانونية المعروفة أن المدعى عليه هو آخر من يتكلم..

وترافع ابنى الحاضر عن زميلى مبديًا وجهة نظر المدعى وطلباته، وانتهى من مرافعته، وبدأ دورى فى المرافعة، وبرفق قلت لزميلى الجديد فى المهنة عبارة وردت على لسانى أنا المحامى الذى مضى على مباشرتى للمهنة ثمانية وثلاثين عامًا..

قلت له «لو سمحت يا ابنى أقف مكانك لأضع ملف القضية على المنضدة»..

وإذ بزميلى الجديد ينظر لى باستياء قائلاً:

«أنا لست ابنك - أنا محامى مثلك تمامًا لا تقل لى «يا ابنى»..

واستأت وتعجبت كيف لابن من أبنائى أن يبادرنى بهذا القول أمام المحكمة وأنا فى مقام أستاذ أستاذه، فعاودت القول:

.. «يا ابنى عيب تقول الكلام ده..».

فعاود زميلى الجديد استياءه قائلاً لى:

«أنا لست ابنك، لقد قلت لك أنا لست ابنك، أنا محامى زى زيك لا تقل لى «ابنى من فضلك»..

وانتقل الاستياء والتعجب إلى القضاة الثلاثة الذين يعتلون المنصة، فوجه رئيسهم إلى زميلى الجديد عتابًا قائلاً:

«يا أستاذ زميلك ده فى مقام أستاذك وأكثر منك تجربة وأكثر منك علمًا «كيف تقول ذلك؟؟ اعتذر لأستاذك..».

وفى تلك الفترة الوجيزة التى وجه فيها رئيس المحكمة العتاب إلى المحامى الجديد كنت قد تمالكت نفسى، ووعيت الكلمات التى صدرت من زميلى الصغير فتبينت أنه على حق، فسارعت لأقول للمحكمة ولرئيسها بالذات:

«إن زميلى لم يخطئ وإنما أنا الذى أخطأت – لقد صدق زميلى العزيز عندما نبهنى إلى أمر فات علىّ أنا الكبير – أننا نقف أمام المنصة سواء، وإن كان لمهنتنا الشامخة سمة تختلف عن باقى المهن الشريفة – فإن مهنتنا هى المهنة الوحيدة التى يتسابق فيها الصغير والكبير أمام هذه المنصة التى يجلس عليها القضاة، إن الميزان الذى هو رمز للعدالة، إنما يرمز فى كفتيه المتساويتين إلى المدعى والمدعى عليه، إحدى كفتيه

المدعى – والكفة الأخرى المدعى عليه – وعندما كان رمز العدالة يعنى أن تتساوى الكفتان – فإن العدالة توجب ألا يفرق بين المحامى الصغير والمحامى الكبير..

وعندما ذكرت لزميلى الذى يحضر عن خصم موكلى فى القضية عبارة «يا ابنى» فإن هذه العبارة تجعله أمام المنصة فى درجة أقل منى تجربة وأقل منى علمًا وهذا ما تأباه العدالة. فكلانا عندما يقف أمام المنصة يجب أن يكون متساويًا مع الآخر، لا فرق بين محام صغير ومحام كبير – لا فرق بين محام تحت التمرين ومحام مقبول للمرافعة أمام محكمة النقض – هذه هى المحاماة – وفى هذا عظمتها – وقلت لرئيس المحكمة «إن ما حدث أمامكم الآن درسا تلقاه أستاذ من أحد تلاميذه»..

ارتاحت المحكمة، ولكن الزميل لم يهدأ لما قلته، بل عاود ليقول:

«لقد قلت إنك أستاذى وإننى تلميذك، وهذا الذى ذكرته قد ألغى كل ما قلته من قبل، وعلى ذلك فإننى أصر على أن تعاود لتقر بأننا أمام هذه المنصة سواء».

وكان الدرس الثانى الذى أعطاه لى ابن من أبنائى – لقد صدق فيما ذكر ومن هنا بدأت مرافعتى عن المدعى عليه قائلاً:

أقدم اعتذارى إلى زميلى الحاضر عن المدعى، وأقر له بخطئى، وأقول فى موضوع الدعوى.... إلخ.

وأكملت مرافعتى مبديا طلباتى..

هكذا تعلمت من أحد أبنائى ما كان غائبا عن بالى - وهكذا كانت القاعدة بين المحامين «أن يحترم الكبير الصغير.. وأن يوقر الصغير الكبير..».

القمر بدرا.. وهو فى المحاق!!

«.. تلك القاعدة التى قالوا لنا عنها فى الجامعة، إن صاحبها فقيه قد فرنسي، بينما قائلها سيد البشر محمد بن عبدالله -ﷺ- منذ أكثر من أربعة عشر قرنا من الزمان..»

يتساءل الكثير من الزملاء المقيدين حديثًا فى جدول المحامين - عن المبادى التى ينادى بها كل من يعمل فى هذه المهنة الشامخة - والمثل العليا التى يجب أن يحتذيها أى إنسان فى حياته العامة والخاصة - يتساءلون كيف للمحامى الذى يعتنق هذه المبادئ والمثل العليا يقبل أن يكون مدافعًا عن سارق أو قاتل أو تاجر مخدرات أو متعاطٍ لها..؟؟ بل إن بعض الزملاء من القدامى يروجون بأنهم لا يقبلون قضايا الدعارة وقضايا المخدرات، وأنواع أخرى من القضايا لأنهم يرون أن مثل هذا النوع من القضايا لا يجب على المحامى الذى يؤمن بمبادئ مهنته السامية - أن يقبل الدفاع فيها عن مرتكبى الإثم الذى يستهجنه المجتمع وينبذ فاعله..

وكنت ممن يباهون بهذا فقد رفضت الكثير من القضايا التى كنت أرى أنها لاتتفق ومبادئ المجتمع الحميدة الذى أعيش فيه، وأومن بمبادئه، حتى كان لقائى مع شيخ من شيوخ المحاماة وعميد لنا جميعًا الدكتور/محمد عبد الله المحامى - فاستهجن مسلكى هذا معلنًا أن المحاماة نجدة، وأن على المحامى أن يقبل الدفاع عمن يستنجد به ويطلب

الوقوف بجواره أيًا كان نوع الإثم الذى ارتكبه المستنجد - وقد برر ذلك بقوله إننا ما دمنا نؤمن أن المحاماة رسالة حق - فإن المحامى لا يمكن بجهده أو بعلمه أن يقلب الحق باطلاً، أو أن يقلب الباطل حقًا، وبالتالى فهو يقضى واجبا ألقاه على عاتقه الدين والقانون وشرف المهنة التى ينتسب إليها..

ومن هنا فقد عدلت عن ما كنت أتبعه فى القضايا التى أو كل فيها - ووجدت فى إحدى الأمسيات جمعا ليس بالقليل، ينتظرنى فى مكتبى ليعهدوا لى الحضور عن متهم فى قضية مخدرات، وعلى الفور فقد قبلت القضية التى كانت ستنظرها محكمة الجنايات بسوهاج وتبين لى من مطالعة الأوراق أن الضابط الذى تم الضبط بمعرفته - سبق له وأن ضبط ذات المتهم وبعض أقاربه فى قضايا أخرى من ذات النوع، وقضى فيها بالبراءة، وقد اقتنعت بعد القراءة والدراسة بأن المتهم فعلاً برىء، وتذكرت قول أستاذى من أن قبول النجدة لأى متهم يلجأ إلينا هو أمر يجب أن نعتنقه جميعًا، فإن كان البعض منا لا يقبل مثل هذا النوع من القضايا بافتراض أن المتهمين فيها هم مذنبون دائمًا فإنهم قد غاب عن بالهم، أن يكون هؤلاء المتهمون بُرَآء مِن التهم المسندة إليهم فهنا تكون مهمة المحامى أعظم أن يصل إلى براءة برىء اتهم فى قضية تمس الشرف والأمانة والسمعة الطيبة..

ولبعد المسافة بين القاهرة وسوهاج - فقد قمت بحجز مقعد لى فى قطار الصعيد وغادر القطار القاهرة متجهًا إلى الصعيد - رحلة يعرف قيمتها وقدرها كل محب لوطننا العزيز «مصر» وكانت نصيحة الزعيم

النقيب مصطفى البرادعى أن يراجع المحامى ملفه قبل الجلسة بيوم أو فى صباح ذات اليوم، فهو إذا ما فعل ذلك سيتذكر كل دقائق الدعوى وتفصيلاتها حتى التواريخ سيتذكرها دون عناء - وقتلت وقت القطار فى إعادة قراءة الجناية وتحديد ظروف المتهم خاصة ضبطه، وسرعان ما وصل القطار إلى مدينة أسيوط ومن مدينة أسيوط إلى مدينة سوهاج كان العذاب.. فقد كان هناك إصلاح للقضبان ترتب عليه أن تعطل القطار إلى أن وصل مدينة سوهاج فى الحادية عشرة مساء وعلى المحطة وجدت جمعًا غفيرا من أبناء الصعيد الرجال الأشداء الذين يرتدون لباسًا مميزًا وهو الجلباب السميك والعمامة التى يلفها منديل سميك ومع ذلك كله عباءة سوداء أو من اللون البنى الغامق.. واندهشت، فالساعة متأخرة خاصة فى بلاد الصعيد تلك البلاد التى تعود أهلها أن يذهبوا إلى الفراش مبكرًا، وظننت أن هناك شخصية هامة ينتظرونها آتية بالقطار، فأخذت الحقيبة وارتديت المعطف وما أن ظهرت على باب القطار حتى وجدت هذا الجمع الغفير متجهًا نحوى، وتبين لى أن الشخصية الكبيرة التى ينتظرها هؤلاء الرجال، هى شخصية المحامى الذى سيترافع فى الغد عن رجل من رجال عائلتهم له شأن بينهم، فأتوا مهتمين بمن سيؤدى الواجب، وأضحى يتملك المحامى سعادة غامرة لا يحسها إلا من غمرته سعادة من نوع آخر فيجد أن السعادة التى غمرته فى مناسبة أخرى لا يمكن أن تقارن بتلك السعادة التى يحس بها عندما يرى الرجال يقدرون قدر أداء الواجب الذى سيؤديه المحامى عندما يدافع عن ظلم ليظهر الحق ويثبت أن مواطنًا اتهم خطأ فيثبت براءته..

وكان الترحاب إلى أن أتى الصباح فوجدت أن قاعة الجلسة مليئة بالمتفرجين والمحامين أتوا لكى يسمعوا مرافعة زميل لهم أتى من القاهرة، والقاهرة معروف على مستوى الجمهورية أن بها من المحامين من هم أقدر من غيرهم فى باقى البلاد وليس فى هذا مساس بالزملاء فى مدينة سوهاج فقد كان منهم مترافعًا معى زميلان كريمان أديا الواجب كما أديته..

وعقدت الجلسة ونودى على الشهود، وكان الشاهد الذى يهمنى هو الشاهد الذى ضبط الواقعة، والذى لخصها فى أنه كان على علم بأن المتهم يتاجر بالمخدرات وأنه استصدر إذنا من النيابة لضبطه فى طريق زراعى يبعد عن المدينة بخمسة كيلومترات وأنه فور أن رآه قام بضبطه فوجد معه لفافة تبين أن بها كمية كبيرة من المخدرات - وكانت القضية فى مناقشة هذا الشاهد وإثبات كذبه حتى أدخل الشك فى وجدان المحكمة فلا تجد سبيلاً له إلا أن تحكم بالبراءة عملاً بالقاعدة القانونية المعروفة أن الشك يفسر لصلح المتهم، تلك القاعدة التى قالوا لنا عند دراستها فى كلية الحقوق أن صاحبها هو فقيه فرنسى بينما الواقع أن صاحب هذه القاعدة هو سيد البشر محمد بن عبد الله عليه الصلاة والسلام والتى قررها منذ أكثر من ألف وأربعمائة وعشر سنوات عند ما قال «ادرءوا الحدود بالشبهات» ومن هذه القاعدة التى أرساها عليه الصلاة والسلام جاء القول المأثور أن «تبرئة مائة مذنب خير من إدانة برىء واحد»..

وبعد أن ناقشت المحكمة الشاهد طلبت مناقشته فسألته عما إذا كان الطريق به أعمدة نور فأجاب بالنفى - فعدت لأسأله وهل كانت الليلة مقمرة؟ فأجاب نعم.. كان القمر بدرًا فسألته عما إذا كان قد تيقن من أن

المتهم هو الذى يسير فى الطريق أم أن غيره ؟؟ فأكد أنه رآه وأنه يعرفه، فسألته السؤال الأخير عن المسافة التى كانت بينه وبين رؤيته للمتهم لأول وقت ؟؟ فأجاب أنها حوالى ثلاثين مترًا، واكتفيت بهذه الأسئلة لتبدأ مرافعتى مشككا فى قول الضابط الذى ضبط المتهم ومشيرًا إلى الأحداث التى لفقها له ولأفراد آخرين من عائلته والتى أشرت إلى أنها جميعًا قد انتهت بصدور أحكام بالبراءة - وأبرزت للمحكمة أجندة من أجندات القضايا بمكتبى عن العام الذى وقعت فيه الجناية وتبين للمحكمة من مطالعة الأجندة أن اليوم الذى تم فيه الضبط كان القمر فيه محاقًا... !! أى أن الظلمة كانت دامسة - وبالتالى فقد كذب الضابط عندما قرر أن القمر كان بدرًا، كما أنه كذب أيضًا عندما قال إنه قد رأى المتهم على بعد ثلاثين مترًا، لأنه يتعذر على الإنسان العادى مهما بلغت قوة إبصاره أن يتبين شخصية ما آتية فى الظلمة على بعد ثلاثين مترًا..

وكانت الهتافات أعلى من الزغاريد، هتافات الرجال الذين سمعوا حكم البراءة الذى أظهر براءة رجل من رجال عائلتهم كانت ستلصق به تهمة تظل معه إلى أن يموت وتخلد من بعده لأولاده..

هكذا أديت الواجب فى جريمة من الجرائم التى يمتنع بعض الزملاء عن تأدية الواجب فيها فهذا المتهم البرىء قد ثبت أنه ليس من تجار المخدرات، وأن التهمة التى ألصقت به كيدًا وكذبًا، وبالتالى فإن مهمة المحامى هنا أن يثبت الكيد والزيف لكى يظهر الحق الذى هو كما قال الزعيم السادات لا يمكن أن يكون إلا حقا فلا يجاوره من يمينه إلا باطلًا ولا يجاوره من يساره إلا باطلًا..

.. المحاماة مهنة كل المهن..

«.. قد يجد المحامى نفسه مضطرًا إلى أن يدرس دقائق أى مهنة ليصل إلى تبرئة برىء..»

ذهب الطبيب الشاب إلى محاميه مرتعشًا مع جمع من أقربائه.. وكان الأمر الذى ذهبوا من أجله، هو أن الطبيب الشاب اتهم فى جناية إجهاض، عقوبتها قد تصل إلى السجن ١٠ عشر سنوات مع ما يترتب على ذلك من منعه من مباشرة مهنته أيضًا، وبالتالى تدمر مستقبله، الذى عانى – هو وأهله من أجل أن يكون مشرقًا – كما تصوروا – وكما يتصور كل أب وأم إذا ما اجتاز ابنهم الثانوية العامة بتفوق ثم يقبل طالبًا فى كلية الطب – فما البال وقد انتهى الطالب من دراسته وتخرج من كليته وأصبح طبيبا، له الحق فى مزاولة مهنة الطب..!!

وحسبما اتضح دائمًا – فإن الأمر فى الدعاوى المدنية يحتمل قبول الدعوى أو رفضها – أما الدعوى الجنائية، فإنها لا تحتاج إلى تفصيل أو تفكير، فالمحاماة حقًا – وكما ذكرنا – رسالة، وهى فى ذات الوقت نجدة، فإذا ما استغاث بك طالب نجدة، فعليك أن، تستجيب أيا كان الموقف، وأيا كان الاتهام..

وباطلاعى على ملف الجناية، تبين أن الطبيب قد تخرج منذ سنوات قليلة، لا تزيد على الست وهو من عائلة بسيطة، قامت على تربيته، حتى أصبح طبيبًا تفخر به وتتيه، وتمكن من فتح عيادة فى إحدى ضواحى مدينة

حلوان، وتوافد على عيادته أهل الحى والبلدة، فاشتهر بينهم بأنه طبيب معالج لكل الأمراض، وهو ما يطلق عليه ممارس عام، وتشاء الظروف، أن تذهب إليه - فى عيادته - شابة ومعها شاب يعمل فى شركة الحديد والصلب، ويطلعانه على سر مكنون بينهما، مقتضاه أنها قد. خطبت لهذا الشاب وعقد قرانها ولم يتم الزفاف إلا أنهما فى إحدى المرات وهما متحابان انزلقا فى الخطيئة وحملت منه، وكان أن جاءا سويا ليعمل الطبيب على إجهاضها سترًا للفضيحة، التى لاحت فى الأفق، وبدأت آثارها تظهر على بطن الشابة..!

وقالت الأوراق إن الطبيب رفض أن يقوم بالإجهاض متمسكًا بمبادئ المهنة وأن الإجهاض فى هذه الحالة جريمة يعاقب عليها القانون، وإثم يرتفع إلى درجة الجناية، ففضلًا من أنه غير محبوب، فإنه أيضًا معاقب عليه بالقانون، فوجه العجب هنا أن القانون يعاقب على الإجهاض فى دولة تسعى إلى تحديد النسل وعدم كثرة الإنجاب...!!

وكان وجه العجب - أن اللذين يسعيان إلى إتمام الإجهاض، قد أعلنت خطبتهما، بل قد عقد قرانهما، وبالتالى فإن ما ارتكباه لا يعد جرما فى حكم القانون، ولا يعد إثما فى حكم الشريعة..!!

فالشابة أصبحت زوجة للشاب الذى أصبح زوجًا لها، له كافة الحقوق الزوجية، ولكنه يخضع فى ذات الوقت للتقاليد التى جرى عليها المجتمع الذى يعيش فيه، فقبل أن تزف إليه زوجته، يجب ألا يباشر حقوق الزوجية علنًا أو سرًا..

وانصرف الشاب مع زوجته لعلهما يجدان حلاً عند طبيب آخر، إلا أن الطبيب المتهم فوجئ بهما يدخلان عليه فى عيادته، والزوجة فى حالة تشبه الإغماء، طالبين النجدة فوجد الطبيب الشاب أن واجبه يفرض عليه أن يبحث الحالة، فأدخلها غرفة الكشف وتبين له أنها حاولت أن تجهض نفسها فأصيبت بهبوط فى القلب، أصبح يهدد حياتها وعلى الفور وفى حضور زميل له جاء لزيارته وتهنئته على فتح عيادته الجديدة - أرسل الطبيب الزوج لشراء حقنة لرفع ضغط الدم الذى تبين للطبيب أنه وصل إلى حد يوجب مواجهته بعلاج طبى سريع، وعلى الفور ذهب الزوج إلى أقرب صيدلية وأتى بالحقنة وقام الطبيب الشاب بحقن الشابة فى الوريد ليسعفها من الحالة التى أصبحت تهدد حياتها - وإذ بالمفاجأة تقع، لقد ساءت حالة المريضة أكثر، وظل الضغط منخفضاً بل زاد انخفاضه مما جعل الطبيب يستغيث بزميله الذى قام بحقنها مرة أخرى فى العضل بحقنة ترفع ضغط الدم وتمنع وقوع الكارثة، إلا أن الأمر ازداد سوءًا - ووجد الطبيبان أنه يجب نقلها إلى أقرب مستشفى، فقاما سويا ومعهما الشاب الزوج بحملها إلى سيارة الطبيب الذى ذهب بها فورًا إلى أقرب مستشفى وكانت فى ضاحية المعادى، إلا أن الشابة كانت قد فارقت الحياة فور وصولها إلى المستشفى، فقاموا بنقلها إلى داخل المستشفى وقام الطبيب المنوب بالكشف عليها - وحرر تقريرًا طبيًا يثبت أن الزوجة قد توفيت نتيجة هبوط حاد فى القلب، ولم يأت بذكر عن الإجهاض، إلا أنه كتب فى تقريره الطبى أنه لاحظ وجود آثار دماء بين فخذيها دون أن يتعرض لواقعة الإجهاض.

قامت النيابة بالتحقيق وانتدبت الطبيب الشرعى للكشف على الجثة الخاصة بالمتوفاة وقدم الطبيب الشرعى تقريره، بعد أن ذكر فيه أنه قد وجد المتوفاة حاملاً فى الشهر الثالث وأن الجنين طوله ٩ سم، وأن إجهاضا لم يتم بل ذكر فى تقريره أن المتوفاة كانت بكرًا..

وأمام المحكمة، وجد المحامى نفسه مضطرا أن يقرأ فى الطب، ويستزيد فى قراءته وبحثه ويقدم بحثًا دقيقا متعمقًا عن آثار الحقن، وتبين له أن الحقن قد يؤدى إلى الوفاة، وحتى يصل من تلك الدراسة إلى أن المتهم لم يرتكب إثما عندما أقدم على حقن الفتاة التى ثبت أنها كانت تحمل جنينا فى الشهر الثالث، وثبت فى ذات الوقت أنها مازالت بكرًا وبالتالى فإن الإجهاض لم يكن قد تم، ولم يبق إلا الاتهام الذى وصفته النيابة فى تقريرها وقدمت بمقتضاه الطبيب إلى المحكمة بأنه «حقن عمدًا الفتاة لإجراء عملية جراحية دون أن يكون هناك مقتضى لإجرائها، فحدثت بها الأعراض المبينة بتقرير الصفة التشريحية - ولم يقصد من ذلك قتلاً، ولكن الحقن أفضى إلى موتها وكان ذلك مع سبق الإصرار..

بمعنى أن النيابة العامة لم تقدم الطبيب بتهمة القتل الخطأ، وهو ما يكون عليه الاتهام فى مثل هذه الأخطاء، وإنما اختارت للاتهام وصفًا أدخله فى وصف الجنايات، بينما كان وصفه بالقتل الخطأ يدخله فى نطاق الجنح..

وبالبحث تبين أن الطب الشرعى قد أقدم على تقدير واقعة كانت جديدة على المحامى الذى يترافع فى الدعوى - وكانت أيضًا جديدة على المحكمة عندما سمعت المرافعة - بدليل أنها طالبت تأكيد إثبات هذا

الدفاع بمراجع فقهية وأحكام قضائية – لقد تبين أن الطب قد أجمع على أن الحقن الوريدى (أى الحقن فى الوريد) قد يؤدى إلى صدمة عصبية قد تعجل بالوفاة – دون أى مقدمات، وليس الحقن الوريدى بمقدوره أن يؤدى إلى هذه النتيجة وحده – بل إن الحقن بأى حقنة قد يؤدى إلى ذات النتيجة، ويؤهل المريض إلى حالة الصدمة العصبية، حالة الخوف والارتباك التى قد تكون قد انتابته بمجرد أنه يخشى الحقن فى ذاته، وحالتنا كانت لشابة قد ذهبت خوفًا من أهلها الذين يعيشون فى مجتمع يقرر الإثم والخطأ للزوجة التى عقد قرانها ولم تزف إلى زوجها – إذا ما ظهرت أعراض الحمل عليها دون عذر ودون أن يكون لعقد قرانها مبرر لتخفيف عقوبة المجتمع عليها ونظرته الغبية فى الفعل المشروع الذى أقدمت عليه خطأ أو تحت ضغط هو فى أسوأ الظروف ضغط العاطفة..!!

هكذا على المحامى واجبًا أن يكون طبيبًا بارعًا فى بعض الأحيان، حتى يناقش الطبيب الشرعى فى تقريره، وحتى يصل بالمحكمة إلى اليقين الذى يجبرها على أن تبرى المتهم من تهمة عقوبتها ليس السجن فحسب، بل القضاء بهدم مستقبل شاب سعى لأن يكون مواطنًا صالحًا بين مواطنيه..

وهكذا كانت المحاماة مهنة كل المهن ، فقد يجد المحامى نفسه طبيبًا، قد يجد نفسه مهندسًا أو محاسبًا، أو مقاولاً أو عاملاً أو فلاحًا، فيصل إلى دقائق هذه المهن، ويكشف السر فى دقائقها ليصل بمتهم، قد يكون الظلم قد التف حوله من كل مكان بحيث لم يترك ثغرة ينفذ منها – اللهم إلا إذا كشف المحامى سرًا لمهنة فيمكن بذلك من أن يكشف الظلم

ويظهر الحقيقة واضحة أمام المحكمة، وليصل إلى تحقيق أمل البشر فى تبرئة البرىء بدافع كان الخالق سبحانه وتعالى هو الأمر أن يكون بجواره فى الجنايات الكبرى، وهى أفعال ترتكب وتكون عقوبتها من القسوة بما كان يوجب أن يجد المتهم بجواره مدافعًا عنه يدفع عنه الظلم ويصل به إلى الحقيقة التى تبرئه - وكان حكم المحكمة - براءة الطبيب مما نسب إليه من اتهام، مما جعل هذا الحكم بداية لمستقبل ناجح لطبيب أوقعته مهنته فى ظروف ما كان له أن يتوقعها، عندما أتت إليه الزوجة ومعها زوجها طالبين النجدة، مما أوقعا نفسيهما فيه، عندما حاولت إجهاض نفسها بعد أن رفض الطبيب عملية الإجهاض فذهبت إليه مستنجدة لكى يعانى الطبيب ماعاناه فى سبيل أداء واجب مهنته - ولكى يدرس محاميه دقائق أسرار مهنة الطب، ليصل بهذه المعرفة إلى براءة الطبيب الذى يباشر مهنته..

هزل.. انقلب جدًّا

«.. فالهزل ليس دائما تكون نتيجته هزلا.. وإنما
قد ينقلب الهزل جدا..».

كان الشاب - وهو شاب ولو أنه قد تجاوز الثلاثين من عمره - فرحًا بالسيارة التى اشتراها له والده، فهى من ماركة (B.M.W) اختارها بلون أحمر يتسق مع تطلعاته وطباعه فى أن يلفت النظر إليه وإلى أفعاله التى يأتيها وخاصة لفت نظر الجنس الآخر - واعتاد الشاب أن يصاحب من هم فى مستواه الاجتماعى، فكان يتردد على أعرق النوادى الرياضية فى مصر مصاحبًا أقرانه ممن لهم ذات ظروفه - إلا أنه بجوار هؤلاء كانت السيارة الـ B.M.W مطمعًا لآخرين ليسوا فى مستواه الاجتماعى، فكانوا يتساقطون عليه كما يتساقط الذباب على ملعقة من عسل النحل - ولكنه كان يرفضهم جميعًا إلا أحدهم استطاع أن يجذبه بما كان يقصه عليه من قصص خيالية، كان يدعى أنه قام بها أو أن أحد أصدقائه قد أخبره أنه كان بطلها..

وتوطدت العلاقة بينهما حتى أصبحا شبه أخوين - ولكن الصديق الذى بهره المستوى الذى يعيش عليه هذا الشاب، وما يتمتع به من راحة مادية ومعنوية، جعلت الشاب ينظر إلى صديقه نظرة عطف وشفقة، فكان يتركه يتمتع بما يتمتع هو به من مزايا، ووصل الأمر إلى أنه كان يترك له سيارته يقودها بمعرفته إلى أن كان يوم..

فى ذاك اليوم ركب الصديق على مقعد القيادة وجلس الشاب بجوار صديقه فى المقعد الأمامى الذى يجاور السائق، وإذ بهزل يدور بين الصديقين انقلب حسبما سنذكر فيما بعد - إلى جد، ويا ليته ما انقلب..

فقد طرأت على بال الصديق فكرة جنونية. قوامها بطولة زائفة نسبها إلى نفسه دون أن يدرى ما ستجره عليه من مصائب له وللشاب صديقه - لقد ذكر الصديق للشاب أن بإمكانه أن يملأ خزان السيارة بالبنزين دون أن يدفع مقابلاً له، فلما أفهمه الشاب مالك السيارة بأن هذا أمر مستحيل، إذ بالصديق يتحداه، وإذ بالشاب يقبل التحدى، وإذ بالصديق على الفور يمر على محطة بنزين فيدخلها بسيارة الـ B.M.W وكعادة هؤلاء الذين يقودون مثل هذه السيارات الفارهة أوقف سيارته بجوار طلمبة البنزين ٩٠ آمرًا عامل المحطة بأن «يفول السيارة» أى يملأ الخزان بالبنزين» ونزل من السيارة سائلاً عما إذا كان هناك إمكان للاتصال التليفونى، فأشار إليه العامل بأن المكتب به آلة تليفون ليتوجه لكى يستعمل التليفون، ثم يعود سائلاً عامل المحطة عن صاحب المحطة الذى تبين أنه كان يعرف اسمه، فإذ بالعامل ينخدع ويسأله عن صلته بصاحب المحطة فيقرر له الصديق على الفور بأنه أخوه - وتنطلى على عامل المحطة الحيلة وينتهى من ملء خزان الوقود بسيارة الشاب ويتوجه إليه لكى يحاسبه، فإذ بالصديق يخبر عامل المحطة بأنه سوف يترك لأخيه أن يتحمل ثمن الوقود مكتفيًا بأن يذكر لعامل المحطة بأن يخبر أخاه بأنه جاء وملأ خزان الوقود - ولكن العامل يفيق ويصر على أن يتقاضى ثمن البنزين، فيراوغه الصديق ولكن المراوغة لم تأت بنتيجة، مما جعل الشاب

مالك السيارة يحس بأنه قد كسب التحدى، وأن أمر صديقه قد خاب، فإذ به يذكر لعامل المحطة بأنه سيقوم بسداد قيمة البنزين فيرفع عامل المحطة يده من على السيارة ليتلقى ثمن البنزين من الشاب مالك السيارة - ولكن الصديق وقد أحس بأنه قد خسر التحدى إذ به ينطلق بالسيارة بسرعة فائقة محاولاً الفرار دون دفع ثمن البنزين الذى ملأ به خزان السيارة..

وقد ورد فى أوراق الدعوى أن عامل المحطة قد وجد أمامه «سوزوكى» متأهبة لمغادرة المحطة فصاحب قائدها مطاردًا السيارة الـ B.M.W ولكنها سرعان ما اختفت، فبحثوا فى الشوارع الجانبية إلى أن عثروا عليها، وثبت بالأوراق أنهم وجدوا الصديقين يضحكان بملء فمهما معتقدين أنهما قد نجحا فى إدخال الغفلة على عامل المحطة باحثين عن الطريق الذى يؤدى بهما إلى أن يعيدا إليه ثمن البنزين حتى لا يتحمل العامل بقيمته..

وإذ بالهزل ينقلب فجأة إلى جد، فقد أمسك عامل المحطة بقائد السيارة وتعلق بعجلة القيادة، وطلب النجدة من المارين كما ساعده قائد السيارة «السوزوكى» لينقلب الأمر إلى مأساة - ذلك أن الشاب صاحب السيارة نزل من سيارته وطلب من العامل النقاش محاولاً إفهامه بأنها لعبة كانت بينه وبين صديقه، ولكن هيهات فقد استفحل الأمر واستدعى رجل الشرطة وكان أمينا، فجادل فى الأمر وأخرج الشاب من جيبه ثمن الوقود وأضاف إليه جنيهات خمسة كتعويض للعامل عما ناله من ضرر، ولكن

العامل وقد أخذ حقه لم تهن عليه نفسه، فإذ به يتمسك بأن يقود الاثنين إلى قسم الشرطة..

وكانت المفاجأة للشاب وصديقه ولعائلتيهما، حينما تبين لهما أن القانون يعتبر هذا الفعل مكونا لعناصر جريمة كاملة كجريمة السرقة بالإكراه، ويعاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بالسجن، وكانت دهشة الشابين أنهما عندما أقدما على هذا الفعل إنما كانا مقدمين عليه كهزل بين صديقين وأنهما ما كانا يعتقدان أن هذا الهزل يدخلها فى مساءلة جنائية فى جريمة اعتبرها القانون جناية، وجعل عقوبتها مشددة فضلاً عن أنها من الجرائم التى تمس الشرف والأمانة، وبالتالى تكون عائقًا لهما طوال حياتهما من أن يتوليا عملاً شريفًا أو على الأقل، يشترط لمباشرته أن يكون من يقوم به لم تصدر ضده أحكام تمس الشرف، أو الأمانة..

وبعد معاناة عاناها الدفاع عنهما - استشعرت المحكمة أن الموقف قد تطور بما لم يكن يتوقعه الاثنان، فاستعملت حقها فى تخفيض العقوبة واكتفت بأن وقعت على كل منهما جزاءً بأن حكمت على كل منهما بالحبس ستة أشهر مع الإيقاف، وقد سجلت فى حيثيات حكمها أنها راعت أن يكون ذلك درسًا لهما عسى ألا يرتكبا مثل هذا الفعل مرة أخرى - فالهزل ليس دائمًا تكون نتيجته هزلاً، وإنما قد ينقلب الهزل جدًا، وتكون العواقب غير متوقعة على الأقل باستعمال المنطق السليم..

المحاماة لمن تعشقه

«.. هى إن أعطت، فهى لا تعطى إلا لمن عشقها، وسار فى دروبها وتمكن من الوصول إلى فنها وأسرارها..».

تخرجنا من كلية الحقوق بجامعة القاهرة - وكانت حينذاك تسمى جامعة فؤاد الأول - فى عام ١٩٥٢ قبل انبلاج نور الثورة بأيام - ولذلك فقد أطلق على دفعتنا أنها دفعة الثورة - وعقب تخرجنا صدر قرار من أعجب القرارات التى صدرت طوال سنوات الحكم فى مصر - صدر القرار بمنع التوظف فى الحكومة - ولم يكن القطاع العام قد أنشىء بعد..

ووجدنا أنفسنا نحن خريجى دفعة ١٩٥٢ - ولا مجال لنا للعمل إلا فى المحاماة وقد ظل هذا القرار مطبقًا أكثر من عام حتى إن أوائل دفعتنا لم يعينوا فى مجلس الدولة أو النيابة أو فى كليات الحقوق طوال هذه الفترة، وظلوا معنا يمارسون مهنة المحاماة حتى يأتى الفرج بالنسبة لهم - وكنت واحدًا ممن التحقوا بمدرسة المرحوم عبد الكريم رؤوف المحامى، وكان أشهر المحامين فى القانون المدنى وفى الأحوال الشخصية حينذاك، ونظرًا لأننى حصلت على درجة «مقبول» فقد كان الطريق الوحيد أمامى هو أن أعمل بالمحاماة وظللت فى مدرسة المحاماة التى التحقت بها، أتعلم وأتلقى الدروس من العلامة الكبير الذى كان لا يرأف بتلاميذه معتقدًا أن هذا هو الطريق السوى لكى يجعل منهم أساتذة كبارًا..

وبعد أعوام خيل إلىّ أننى أحببتها - أحببت المحاماة - وظل تعلقى بها يزداد حتى خيل إلىّ أننى أحببتها كما لم يحبها غيرى، وسرت فى طريقها الوعر الذى يتطلب لكل سائر فيه أن يناضل من أجل أن يتخطى العقبات، وأن يسهل الطريق لكى يصل إلى ما يريد..

ظللت كذلك حتى قابلته - النقيب الخالد المرحوم مصطفى البرادعى - وباقترابى منه تبين لى كيف لهذا النقيب العظيم أن يحبها - فلما رأيت حبه لها - تبين لى أمرا عجيبا - أننى لم أحبها..

نعم بجوار حبه الذى بلا حدود للمهنة التى عاش بها، ومن أجلها تضاءل حبى لها حتى كان يختفى، بجوار حبه لهذه المهنة الشامخة..

وظللت بجواره أتعلم منه كيف أحبها وكيف يحبها - فظللت أتعلم منه، وازداد حبى لها وظللت أحبها وأحبها وأحبها حتى خيل إلىّ أننى قد أحببتها أكثر مما أحبها هو..

كانت هذه هى قصة الحقيقة التى أرويها فى كل عام فى أول لقاء للمحامين الجدد فى معهد المحاماة بنقابة القاهرة - لأجعل لشباب المحامين قاعدة لحب المهنة التى هى إن أعطت فهى لا تعطى إلا لمن عشقها، وسار فى دروبها وتمكن من الوصول إلى فنها وأسرارها - نعم إن هذه المهنة الشامخة تبخل على شبابها وتلقنهم دروسًا وتختبرهم مرارًا، حتى تتأكد من أن الشباب قد عشقها وهى عندئذ عندما تتأكد أن الشباب عشقها، فإنها تعطيه بلا حساب، فترفعه فى مجتمع يضع للمحامى الكبير قدره، وتنهال عليه بأموال من كسب شريف حلال ليصبح المحامى علمًا

من أعلام المجتمع، ولا يكون هذا عادة إلا بعد جهاد طويل، يصبر فيه المحامى، ويتعلم ويتعلم - ويتعلم - ثم يتعلم - ثم ينتقل ليدرس - ثم يدرس ويدرس، وتكون التجربة والسير فى الطريق الشريف والبعد عن الشبهات والاعتماد على العلم، هو السبب فى أن يكون الشباب أحد هؤلاء الأفذاذ الذين شرفوا المحاماة، وشرفوا مصر على مر العصور والأزمان..

ترى، هل بدأت يا ولدى فى أن تتعلم كيف تحبها - عليك أن تلجأ إلى عاشق لها - فسيذكر لك طريق الوصول إلى عشقها..

ولكم فى القصاص حياة..

«ولا يعلم إلا الخالق كيف يقتص من القاتل»

ذهب أهل القاتل إلى أحد مشاهير المحامين يوكلونه فى قضية، اتهم فيها أحد أبنائهم بالقتل - وعندما عرف المحامى الشهير بأن القاتل قد ارتكب فعل القتل وعن عمد، اعتذر عن قبول القضية بالرغم من الرجاوات التى جاءت من الأهل - فذهبوا إلى محام كبير معروف بكفاءته فى قضايا الجنايات، ولم يفعلوا معه كما فعلوا مع سابقه بل ذهبوا إليه مؤكدين أن المتهم بالقتل لم يقتل وأنه ظلم فى هذا الاتهام وقدموا له الدليل تلو الدليل، فطلب مهلة للقراءة، ووجد أن ملف القضية يحوى إنكارًا مستمرا للمتهم عن ارتكاب الفعل المؤثم وهو القتل، وأن ظروف الدعوى تؤدى فعلاً إلى صدور حكم بالبراءة..

وحمل المحامى الشهير ملفه ومعه ثقته فى نفسه وثقته فى براءة موكله، فأبلى فى المرافعة ونظرت الجناية أمام محكمة جنايات الإسماعيلية التى استمرت فى سماع مرافعة المحامى الشهير نحو ثلاث ساعات، ثم خلت المحكمة بنفسها للمداولة وأصدرت حكمها ببراءة المتهم من تهمة القتل..

وأطلقت الزغاريد والهتافات بحياة العدل، وأخذ المتهم الذى قضى ببراءته مكبلا يداه بالحديد دافعًا له أحد العسكر الذين يتولون حراسة المتهمين، أو المحكوم عليهم واقتاده حارسه لكى ينهى إجراءات الإفراج عنه - وأمام باب المحكمة رأى المتهم طفليه وزوجته على الرصيف الآخر ينتظرونه حتى يتم الإفراج عنه - فيندفع أحد طفليه يعبر الشارع دون

أن يأخذ حيطة من أن هناك سيارة مندفعة إلى مكان العبور - فيندفع المتهم المحكوم ببراءته ليمنع عن ابنه خطر السيارة - ويتحقق هدفه، فينقذ الابن ولكن يموت هو تحت عجلات السيارة التى حاولت أن تقف لتتفادى الحادث، دون فائدة..

متهم بالقتل حكمت المحكمة ببراءته - يقتل بعد لحظات من صدور الحكم بالبراءة ويتبادل الناس الذين تواجدوا عند وقوع الحادث عن الحكمة الإلـهية التى دعت إلى أن يكون القصاص على هذا الوجه، ولا يكون على لسان القضاة الذين نقول دائمًا إنهم يحكمون باسم الله فى الأرض..

وتتجلى حكمة الله عندما نعلم أن المحامى الشهير كان له ابن مريض بمرض خطير فتقاضى أتعابه فى الدعوى لينفقها على مرض صغيره، وأن القاتل كان متزوجًا من سيدة فاضلة وله طفلان - فرأى الخالق ألا تضار الزوجة والطفلان بقتل أتاه والدهما فاختار هذا الطريق حتى يكون للزوجة وللطفلين مال يعيشون منه حتى يشب الطفلان وذلك مما يدفع كتعويض من شركة التأمين عن قتل والدهما خطأً..

وقد علم المحامى الكبير بواقعة اعتراف المتهم بالقتل من زميله الذى عرضت عليه القضية والذى أقر إليه بالسر بعد وقوع الحادث الذى اهتزت له مدينة الإسماعيلية حينذاك..

فقد قال زميل المتهم، بأنه قد كذب على المحامى الشهير ليقنعه ببراءته، ولكنه كان فعلاً هو القاتل فى الجريمة التى حكم فيها بالبراءة..

.. سبحان الله.. عنده الحكمة فى كل ما يجرى..

.. المحامى.. مؤرخًا..

«إذ بالمحامى العملاق يتجرد من حزبيته،
ليذكر لأبنائه الجدد، تاريخ مصر حسبما عاشه
ورآه دون أن ينحاز مع أحد أو ضد أحد..».

فى هذا الجو الشاعرى وأنا أجلس على شاطىء العريش الممتد يسارًا والممتد يمينًا بلا حدود وأمامى البحر الأبيض المتوسط بلا حدود وبلا نهاية لأن نهايته التى تبستقر فى أبعد نقطة على الماء هناك فى مكان بعيد.. بعيد.. بعيد، هذه النهاية فى النظر والرؤيا نعلم جميعًا أن بعدها مياه ومياه ويابس وأرض وأراضى وشعب وشعوب هذه هى أراضى قارة أوربا، وشعوبها، فى هذا الجو أسجل هذه القصة لتلحق بكتابى..

كان فخارى فى نقابة القاهرة أننى التزمت بأن أغير المفهوم، لدى العامة فيكون المحامى عالمًا بدلاً من أن يكون حاذقًا يلعب بالبيضة والحجر، وعلى هذا فقد كان اهتمامى جله موجّهًا إلى هذا المعهد لكى أجعله لبنة تستمر على مر الأجيال يتعلم فيه الشباب من المحامين تقاليد المهنة وفنها وعلمها..

وفى أكتوبر ١٩٨٢ أمعنت التفكير فيمن يلقى المحاضرة الأولى فى الموسم القضائى ١٩٨٣/٨٢، وكان هذا بعد استشهاد الزعيم محمد أنور السادات – وكان الجو مازال مكفهرًا والإرهاب مفروضًا لا من جانب الدولة وإنما من جانب هذه الجماعات التى استقلت بالإسلام،

وجعلته لنفسها، وحرمتنا منه نحن المسلمين الذين نفوق فى عددنا أضعافًا مضاعفة ونرتقى بعلمنا درجات ودرجات عما يدعون من علم ينسبونه إلى الإسلام وإلى سيد البشر محمد عليه الصلاة والسلام..

ولم يطل بى التفكير، فسرعان ما هدانى تفكيرى إلى أن القنبلة التى سيفجرها معهد المحاماة فى هذا العام - هى أن يبدأ محاضراته، فقيه علامة لا يختلف فى الحكم عليه اثنان - المرحوم الدكتور وحيد رأفت رحمه الله - فقد كان يؤثرنى بفضل من الله ورضوانه - بمحبة كنت أعتز بها بين زملائى، ولم يكن الاختلاف فى الرأى الحزبى أثرًا لهذه المحبة بل إنها كانت سببًا فى أن نجادل - وحسبى أن أدعى أننى أجادل هذا العملاق - الذى كان - دائمًا عنوانًا للأدب بجوار علمه متمسكًا بتقاليد عسى ولعل أن نتمكن نحن من أن نظل حتى يأتى جيل بعدنا، يتمسك بها وينقلها إلى الأجيال التى تفد بعد ذلك - وكان لى الشرف فى أن أتذكر دائمًا يوم مولده، فأهدى إليه التهانى وأتضرع إلى العلى القدير أن يطيل فى عمره حتى يكون لمصر نصيب أكبر فى أن تفخر وتباهى بابنها البار المتيم فى حبها..

وفور أن فاتحته برغبتى، إذ به يرحب - وإذ بى أفجر القنبلة التى أحدثت دويًا فافتتح موسم ١٩٨٣/٨٢ فى معهد المحاماة بنقابة القاهرة افتتاحًا لائقًا بما للمحاماة من مكانة دون أن أعلم أن يكون هذا الافتتاح علامة على الطريق..

ذلك أن العملاق الكبير عندما بدأ حديثه إلى أبنائه من المحامين الجدد - وكنت أشرف بالجلوس على يمينه باعتبارى نقيبًا للقاهرة - إذ به

يلقى المفاجأة الأولى، فيخبر أبناءه أنه سيلقى فى المعهد محاضرات أربع - وقد كنت أطمع فى محاضرة واحدة فكان كرم الفقيه الكبير أنه جعل المحاضرة، أربع محاضرات - وتأتى المفاجأة الثانية عندما يعلن ابن مصر البار أنه سيتناول فى هذه المحاضرات الأربع تاريخ مصر منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى ٥ سبتمبر ١٩٨١.

وهنا تملكنى حرج شديد - ذلك أننى عاهدت أن يكون معهد المحاماة بنقابة القاهرة معهد علم - ومعهد علم فقط فلا يصير فيه جدل سياسى، ولا تظهر فيه نوازع حزبية - حتى أننى تحرجت عندما كان الزميل الكبير المرحوم محمد شوكت التونى يلقى محاضرة بالمعهد فإذ به يتطرق إلى النواحى السياسية، فلم يمنعنى ما كان يسيطر به رحمه الله على وجدانى وأحاسيسى - ولم يحل احترامى الكبير له ولأستاذيته لى - أن أنحنى على أذنه لأرجو منه ألا يتناول أمورًا سياسية فى المحاضرة التى كان يلقيها على الأبناء من المحامين الجدد - فلما ناقشنى رحمه الله فى أن المحامى لابد أن يعمل بالسياسة - وافقته على الفور معلنًا أن هذا هو رأيى أيضًا، ولكنى أردفت لأقول: إن المحامى عليه أن يعمل بالسياسة وأن يتناول شئون بلده بالرأى والرأى الراسخ العاقل الرزين، ولكن لندع هذا خارج جدران المعهد الذى وجب علينا أن نخصصه لكى تلقى فيه المحاضرات للمحامين الجدد، يتعلمون منها مهنة المحاماة وليعرفوا تقاليدها التى رسخت على مر الزمان، ولم يحن الوقت بعد لكى يعرفوها لحداثة عملهم بها وانتمائهم إليها..

ولكنى وجدت نفسى عاجزا أن أكرر ما فعلته مع المرحوم الأستاذ

محمد شوكت التونى، أن أكرره مع أستاذى الدكتور وحيد رأفت، ولكن سرعان ما ارتاح قلبى وهدأت نفسى عندما بدأ العملاق فى محاضرته الأولى يؤرخ تاريخ مصر منذ أن تفجرت الثورة التى ستظل إشعاعا للكرامة ومنارًا لصحوة الشعب الذى لا يمكن له أن يموت - ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - إذ بالمحامى العملاق يتجرد من حزبيته ليذكر لأبنائه الجدد تاريخ مصر حسبما عاشه ورآه دون أن ينحاز مع أحد، أو ينحاز ضد آخر، فكان أن تناول فى المحاضرة الثانية فترة حكم الزعيم جمال عبد الناصر - فإذ به يعطى له حقه كاملاً، وإذ به يتناول ما نسب إليه من أخطاء، وتناول ذلك تناولاً موضوعيا مؤكدًا أنه كان وطنيا من الطراز الأول ولو أن جمال عبد الناصر لا يحتاج إلى تأكيد لهذا حتى لوجاء التأكيد من هذا العملاق الكبير علم المحاماة المرفرف، والذى سيظل يرفرف ما دام فى مصر محامون - حتى أننى وجدت نفسى فى نهاية المحاضرة أعقب على ما ذكره فيها، فأقول لأبنائى من المحامين الجدد «هاكم ترون هذا العملاق الكبير يتناول هذا الذى اعتقله سبعة عشر يومًا فى سجن القلعة إذ به يتناوله برفق وحنان يفوق حنان الأم على وليدها الوحيد» - أتذكر ذلك جيدًا إلا أنه كان فى مجال السياسة والحزبية مهاجمًا لعبد الناصر ولعهده معلنًا أن الثورة لم تكن ثورة فى الواقع وإنما هى انقلاب عسكرى - ولكنه عندما أصبح المحامى مؤرخًا، نجده لا يخشى من أن يذكر الكلمة التى سجلها التاريخ ولا يستطيع إنسان مهما بلغ أن يمس كيانها فقد رسخت وأصبح من المستحيل - لا من العسير فقط لأحد أيًا كان أن يمحوها..

ثم تناول العملاق الكبير بعد ذلك عهد الزعيم الشهيد السادات، فإذ به يعلن لأبنائه الطلبة قوله، فيذكر أن هذا الحاكم عندما تولى زمام السلطة نجده قد آمن بالديمقراطية ولم يكتف بأن يعلنها شعارًا له فقط، بل طبقها تطبيقًا عمليًا لأول مرة بعد عهد عمر بن عبد العزيز - هكذا أراد رحمه الله أن يذكر - وذكر بجوار ذلك أنه هدم السجون وفتح المعتقلات وتحدى خصومه أن يذكروا له اسم واحد من المعتقلين، فلم يجرؤ على ذكر اسم واحد، وكسب هو التحدى وأضاف العملاق الكبير أن محمد أنور السادات هو الذى أصدر دستور ١٩٧١، وقال رحمه الله: إن هذا الدستور يفضل دستور ١٩٢٣، وأن نصوصه ترقى إلى مراتب أعلى الدساتير فى العالم - ونجده يشيد بموقف الزعيم الشهيد عندما طرد الخبراء السوفييت، ووصف هذا القرار الشجاع بأنه سيكون علامة فى تاريخ مصر، فلولا هذا القرار لأصبحت مصر شيوعية - وقد كان رحمه الله على اقتناع بأن الشيوعية لا مكان لها فى مصر الإسلام - مصر الحضارة - مصر الكنانة، ويقول رحمه الله إن هذا القرار يفوق قرار العبور عظمة ويفوق قرار السلام ارتفاعًا على خلاف بين هؤلاء الذين أيدوه فى اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام، أم هؤلاء الذين عارضوه فيها، ونجده يقدم على ما لم يقدم عليه حاكم منذ عهد الفراعنة حتى الآن، فإذ به يعتقل - تحت اسم شعار التحفظ فى مكان أمين - على بعض معارضيه وعلى قممهم، وزعامات الجماعات الإسلامية - فإذ به ينشر فى الجريدة الرسمية أسماء هؤلاء الذين يتم التحفظ عليهم، وإذ به يدخلهم معتقلات على مستوى راق فيسمح لهم بما لا يسمح به فى

السجون العادية، ويعلن فى أكثر من مرة أنه سيفرج عنهم عقب أبريل ١٩٨٢، وهو التاريخ الذى حدد لجلاء القوات الإسرائيلية عن أرض سيناء وتسليم بلدة العريش..

ونجده رحمه الله يختتم محاضراته الأربع بقول مأثور لا يمكن أن ينسى - لا لعظمة القول فحسب - وإنما لعظمة المؤرخ - المؤرخ المحامي الذى أراد أن يبرئ ذمته فيلقى على أبنائه من الشباب الذى ضل، أو كاد، أن يقعوا فى حيرة من الصادق؟ هل هؤلاء الذين يدعون أن ما قبل الثورة جنة ونعيم؟؟ أم هؤلاء الذين يقررون أن بعد الثورة مهما ورد من أخطاء، فهى الحياة الجديدة لأبناء مصر الذين عبر عنهم مفجر الثورة وقائدها عندما قال «ارفع رأسك يا أخى فقد مضى عهد الاستعباد.. !!».

قال العملاق قولته المأثورة: ترى يا أبنائى.. هل كفر هذا الذى آمن بالديمقراطية عند بدء توليه السلطة، هل كفر بالديمقراطية مبدأ وتطبيقًا - أم أنه عندما فعل ما فعل فى ٥ سبتمبر ١٩٨١ سيعطى له التاريخ عذرًا فيما اتخذ؟!.

وكانت هذه هى نهاية كلماته رحمه الله ليعطى كل ذى حق حقه.. وليثبت أن المحامى عندما يكون مؤرخا، فلا يرتفع إلى صفة أى مؤرخ آخر..

رحم الله الدكتور محمد وحيد رأفت، وجعل من أبنائه من يؤدى الأمانة مثله..

المحاماة لا تنفصل عن المحامى أبدًا..

«ليس الشديد بالصرعة.. وإنما الشديد الذى يملك نفسه عند الغضب» (صدق رسول الله ﷺ)

كان يقطن فى دور من فيلا مقامة فى قلب منطقة الدقى وبالقرب من الميدان، وكانت الشقة كبيرة المساحة متعددة الغرف، فيها كل الميزات التى لا توجد فى هذه الأيام فى أى شقة حتى لو دفع مئات الآلاف..

وحدث أن جاره الذى يسكن بالشقة التى تعلو شقته - وهو دكتور فى الاقتصاد يشغل مركزًا مرموقًا بالجامعة، أراد أن يرفع دعوى لتخفيض إيجار شقته بعد أن علم أن أجرتها الحقيقية الثابتة فى مأمورية الضرائب والعوائد العقارية تقل عن الإيجار الذى يدفعه - وقد لجأ الأستاذ الجامعى الشهير إلى النقيب الذى يشرف برئاسة أكبر وأعرق نقابة مهنية، لكى يكون بجواره فى دعوى تخفيض الأجرة وليشاركه بمسئولياتها. ولكن النقيب رفض أن يرفع الدعوى بتخفيض الأجرة معلنًا مبدأ يا ليت كل المستأجرين يعملون به - فقد أعلن أنه عندما تعاقد على إيجار هذه الشقة إنما ارتضى الإيجار الذى التزم بدفعه بمقتضى عقد الإيجار وعلى ذلك فإنه لا يقبل أن يكون هناك تخفيض على هذا الإيجار حتى لو كان هذا التخفيض مؤيدًا بنص فى القانون..

فالعقد شريعة المتعاقدين وهو قد ارتضى هذا الإيجار، وبالتالى فإنه تم

برضاء كامل، ونصح الأستاذ الجامعى أن يفعل مثله ولكنه لم يعمل بالنصيحة فرفع الدعوى بالتخفيض..

تلك الدعوى التى انتدبت فيها المحكمة خبيرًا نص فى مأموريته أن يكون من ضمنها معاينة الشقة التى يقطنها النقيب وهى أسفل الشقة موضوع النزاع..

وذهب الخبير ليؤدى مأموريته، وقام بمعاينة شقة النقيب وسأله فى محضر من محاضر أعماله فذكر النقيب الحقيقة لأن عدوه الأول كان الكذب، فأجاب على أسئلة الخبير إجابات كلها صريحة غير مزيفة..

فكانت غضبة المالك الذى يقطن بالدور الأرضى من ذات العقار وحتى يعبر المالك عن غضبه على مسلك النقيب الذى لم يفعل سوى أنه ذكر الحقيقة عند معاينة الخبير لشقته التى يقطنها، إذ بالمالك يدبر أمرًا فى نفسه أحس به النقيب لأن المقصود منه المساس به، وهنا اتخذ النقيب العظيم قراره فترك مسكنه الذى به المزايا التى لا توجد فى أى مسكن آخر ليشارك مسكنه مكتبه معلنًا أن المالك عندما اعتدى عليه بالقول كان فى مكنته أن يلقنه درسًا، ولكن هذا الدرس سينال من هيبة ووقار رئيس أكبر وأعرق نقابة مهنية، فهو لا يقبل أن يذهب بنفسه أو أن يذهب وكيلًا عنه إلى قسم الشرطة يشكو جاره وهو مالك العقار من أمر لو صح لاستوجب عقاب مرتكب ذلك الفعل، فأبى أن يدخل مع المالك فى خلاف مقدرًا أنه وقد نال هذا الشرف، فإنه يجب عليه أن يتذرع بقول الرسول الكريم «ليس الشديد بالصرعة، ولكن الشديد من يملك نفسه عند الغضب».

وقد كان هذا المسلك من جانب النقيب مثار جدل ونقاش - فالبعض قال إنه موقف ينم عن الضعف، فكيف لرجل تبوأ هذا المركز الرفيع لمهنة رسالتها الأولى المطالبة بالحق، كيف له أن يلقن هذا المالك درسًا لكى يكون عبرة لأمثاله، وحتى يعطى المثل بأن نقيب أعرق نقابة مهنية قد لقن هذا الجار المفترى درسًا فى كيفية اقتضاء الحقوق.. بينما رأى البعض الآخر أن مسلك النقيب كان هو المسلك اللائق لمن يشغل هذا المنصب الرفيع - وجاء الجواب عندما مضت الأيام، لكى يقوم خلاف بين الجار الذى بقى والمالك الذى تربص له بعد أن تمكن باعتدائه الماكر من أن يخلى شقة النقيب..

فإذ بمالك العقار يمتنع عن إنارة نور السلم، وإذ بالأستاذ الجامعى وزوجته ومعهما صديق وزوجته ينصرفان لقضاء سهرة، وكان السلم بلا نور، وإذ به يفاجأ بأن مالك العقار قد أعد له رجلاً عرف عنه بالبله (أى البلاهة) وأيده بكلبين كبيرين من نوع الوولف ليهجموا على الأستاذ الجامعى وزوجته وضيفه وزوجته ويحدث الاعتداء الذى كان من أثره أن يتلقى الأستاذ الجامعى العناية العلاجية فى مستشفى كبير لمدة ستة شهور..

وكانت هذه هى الإجابة على الخلاف الذى وقع بين محبى النقيب على تصرفه الذى لم يعلنه للغير وإنما - ولأن له عينا فاحصة - لكى يضع لنا تقليدًا نعتز به أن القادر عندما يعفو يكون فى مكانة أكثر من القادر الذى يفترى..

.. احترام المحامى لنفسه..

«يجب ألا يترافع المحامى لمن هم خلفه وعليه
أن يترافع لمن هم أمامه..»

أعتقد اعتقادًا راسخًا أن المحامى الشاب إذا ما عشق المهنة - فسوف يكافح لكى يستمر فيها ويصل إلى بغيته ومبتغاه - أما إذا ما كان المحامى الشاب قد دخل المهنة منتظرًا أن يأتى الفرج فى وظيفة يشغلها، أو مهنة يمتهنها غير المحاماة فإن العادة ألا نرى هذا الشاب يبرع فى المهنة أو يستمر فيها - وقد كان المرحوم عبد الكريم رؤوف رحمه الله يضرب المثل فى ذلك بمن ينتظر فى المحطة قطارًا. حتى يأتى القطار، فيركبه متوجهًا إلى أى جهة كان يقصدها، من الوقوف فى المحطة. فكان رحمه الله يقول لنا: إن البعض ينتظر التوظف فى الحكومة - وقد كان القطاع العام لم يولد بعد إبّان شبابنا فى المحاماة - والبعض ينتظر القطار لكى يلتحق بالسلك القضائى، والبعض الثالث لكى يعمل فى الزراعة فى أطيان زراعية يملكها والده... إلى آخر ذلك من الأمثلة. أما من أحبَّ المحاماة، فهو لا يقف على المحطة، ولا ينتظر، بل يسعى فى حقول المحاماة الرحبة ففيها الفن وفيها الكفاح وفيها العرق وفيها جنى الثمار..

وفى أول عام تخرجت فيه التحقت بمكتب المرحوم عبد الكريم رؤوف - أشهر المحامين فى القضايا المدنية حينذاك - وتصادف أننى كنت فى إحدى الجلسات، فسمعت مرافعة لمحام كبير عرفت أنه المرحوم الأستاذ حسن الجداوى المحامى - كان رحمه الله يترافع فى قضية مشهورة

تتابعها الصحف، هي قضية الوثائق المزورة وكان معه رهط من المحامين، إلا أنني أعجبت به رحمة الله عليه، وبأسلوبه فى المرافعة فقد كان هادئ الطبع دارسًا لقضيته، لا يدلى إلا بما هو لازم للإدلاء به وكان صوته معتدلاً ولكنه كان يرتفع فى مواطن وينخفض فى مواطن أخرى..

وتوجهت إليه - وحيدًا - فى مساء ذات اليوم، وكان الحظ بجوارى، فقابلته وجلست أمامه فى مكتبه، وكان إعجابه الأول أننى حضرت إليه دون وساطة، فلما ذكرت له أننى كنت حاضرًا جلسة الصباح، وأننى أعجبت بأسلوبه فى المرافعة وطلبت منه أن أكون أحد تلاميذه - إذ به يرحب ويلحقنى بمكتبه فى ذات اليوم وبذلك فقد كنت أعمل تحت التمرين فى مكتبين فى آن واحد..

كان المرحوم حسن الجداوى يلقى علينا نحن تلاميذه النصيحة فى أن المحاماة - وسمتها الأولى الوقار - حسبما ذكرنا - إنما توجب على المحامى أن يراعى احترام نفسه - فإذا ما احترم نفسه احترمه موكله واحترمه زميله واحترمه قاضيه - ومن كلماته المأثورة لنا «لا تترافع لمن هم خلفك ولكن ترافع لمن هم أمامك» - وكان يعنى بذلك أن المحامى يجب ألا يرفع صوته إرضاء لموكله أو سعيًا لإرضاء جمهور القاعة، بل يجب على المحامى أن يتحدث إلى من هو أمامه، وهو القاضى أو المحكمة، فالذى يحكم هو القاضى والذى يجب أن يوجه إليه الحديث هو القاضى - والقاضى لا يملك إلا احترام زميله المترافع، ولكنه ينال إعجابه إذا ما كان هذا الزميل قد أدى الواجب، لا بحركات تمثيلية أو عبارات إنشائية أو افتعال مواقف بطولية - بل كل همه واهتمامه تبسيط

وقائع الدعوى وشرح النواحى الغامضة فيها وسرد أحكام القانون الصحيحة دون إطالة فيما لا يجب فيه الإطالة ودون إضفاء نوع من الحماس فى مواقف لا تحتمل الحماس.. هذه هى مدرسة المحاماة الحقة - وإن كان البعض منا لا يؤمن بها وآمن بمدرسة أخرى تعتنق السباب والتجريح أسلوبا لمباشرة المهنة، فإن دعائى - ودعاؤكم - يجب أن يكون أن نتمكن بفضل الله أن تغلق هذه المدرسة بحيث لا يكون لها وجود بيننا ولا عودة لها فى مستقبل أيامنا. ولتظل المدرسة الأولى هى عنوان المحاماة الحقة.

رِجْل.. على رِجْل

«.. للمحاماة آداب... بجوار أنها مهنة تقاليد..».

لعلنا جميعًا نذكر مقابلة وزير خارجية أمريكا للسيد رئيس جمهوريتنا لمناقشة مأساة العصر الحديث - مأساة الكويت ودول الخليج - فالسيد وزير الخارجية طويل القامة رفيع القوام - وإذ بنا نراه واضعًا رجله على الرجل الأخرى وذلك فى حضرة السيد رئيس جمهوريتنا وهو قمة القمم ورئيس الدولة - ولاحظنا أيضا أن السيد رئيس الجمهورية لم يعن بهذا التصرف، لأنه كان واضعًا رجلا على الرجل الأخرى هو الآخر - ولكن الناس تحدثوا عن هذا الموقف، فالبعض وصفه بالجليطة وقلة الذوق من وزير خارجية أمريكا والبعض فهمه أنه تصرف عادى لم يقصد به السيد وزير الخارجية شيئًا مما دار فى أذهان هؤلاء.. بل، إنه يقينًا لم يقصد ذلك.. لأنه لا يجرؤ على ذلك..

وذكرنى هذا الموقف بموقف شيخ من شيوخ المحامين لا يعرفه الجيل الحاضر، ولكننا نعرفه نحن جيل الخمسينات والستينات هو المرحوم الأستاذ الكبير على الخشخانى فقد اشتهر - رحمه الله - بحسن مرافعته ودقة ملاحظاته فى القضايا الجنائية - وكان، حاضرًا فى جناية رأت محكمة جنايات القاهرة أن تنظرها فى غرفة المداولة وكانت هى غرفة المداولة للقاعة التى عرفت فيما بعد بقاعة السادات رحمه الله وجلس الأستاذ على الخشخانى منتظرًا قضيته، فاتخذ موقعًا بعيدًا عن المنضدة، التى جلس

عليها المستشارون ووضع رجلاً على رجل ثم فتح ملف قضيته وأخذ يقرأ فيه ويراجع - فلاحظ المستشار رئيس المحكمة أن الأستاذ الكبير يضع رجلاً على رجل ورأى أن فى ذلك مساسًا به وبالمحكمة، فإذ به يستدعى حاجب الجلسة ويسرّ إليه فى أذنه بكلمات لم نسمعها - ذلك أننى كنت حاضرًا هذا الموقف - وتبع هذا أن انتقل حاجب الجلسة إلى المرحوم الأستاذ على الخشخانى ليقول له فى أدب جم واحترام بالغ..

- «السيدِ المستشار رئيس المحكمة يرجو ألا تضع رجلا على رجل أثناء انعقاد الجلسة» -

وفور أن استمع على الخشخانى هذا إذ به يقفل ضفتى ملفه ليقف احترامًا موجهًا حديثه إلى المستشار رئيس الجلسة قائلاً: أسفًا سيدى الرئيس لم أكن أدرى أن جلوسى وأنا مرتاح فيه مساس بهيئة المحكمة أو باحترامها - وقد تعودت أن أضع الملف على رجلى بعد أن أضع رجلاً على الأخرى متصورًا مكتبًا صغيرًا أدرس فيه قضيتى - أما وقد رأيت أن هذا فيه مساس باحترام المحكمة، فإننى أعتذر - وراحتى لا يمكن أن تكون مفضلة عن احترام المحكمة»..

وشعرنا جميعًا بأن السيد المستشار رئيس المحكمة قد أحس بالخجل، وأخذ يردد عبارات الأسف للأستاذ على الخشخانى مرددًا كلمة «اتفضل ارتاح.. اتفضل ارتاح.. كما تريد».

جلال واحترام لدى الجميع وبين الجميع - فهاكم السيد المستشار لايجاهر برأيه فى الجلسة، بل يسرّ به إلى حاجب الجلسة حتى لا يسمعه إلا المحامى، وهذا هو الحاجب - الذى يحرص على أن يحافظ على كرامة

القاضى وكرامة المحامى فيتوجه بأسلوب كله أدب غير ناس قدره وقدر من يحادثه ليسرّ إليه بما أسر إليه به المستشار رئيس المحكمة - وهذا هو المحامى الكبير الذى يعرف أن للمحاماة آدابًا بجوار أنها مهنة تقاليد - فإذ به يهم مسرعًا ليدلل للسيد رئيس المحكمة أنه على علم بحكم القانون الصحيح - والقانون الذى أعطى لرئيس المحكمة الحق له وحده فى أن يدير نظام الجلسة ويتولى توضيبها - ولكنه فى ذات الوقت، أراد أن يشعر القاضى بأن جلوسه وقد وضع رجله على الرجل الأخرى ليس فيه مساس باحترام المحكمة أو هيبتها وإن قصده لم ينصرف إلى هذا، وبالتالى ففى ذلك إجلال للمحاماة وإجلال للقضاة..

تذكرت هذا عندما كنت حاضرًا فى إحدى جلسات الجنح المستأنفة، وكان الصف المخصص لجلوس الأساتذة المحامين ضيقًا - فلما رآنى بعض أبنائى من شباب المحامين أصرّوا على أن أجلس مكان أحدهم، ولكنى وحتى أرضيهم جميعًا جلست بينهم متكئًا على المكان الذى نضع عليه ملفاتنا - وكانت الضرورة حني ذاك تلزمنى بأن أجلس واضعًا قدمًا على الأخرى - فإذ برئيس الجلسة وأمام جميع الحضور - وقد كنت نقيبًا للمحامين بالقاهرة - يطلب منى ألا أضع رجلًا على الأخرى - فقارنت بين تصرفه وتصرف المستشار رئيس محكمة الجنايات مع أستاذنا المرحوم الأستاذ على الخشخانى والذى أراد بتصرفه ألا يمس قدر المحامى فى غرفة مغلقة، بينما كان رئيس المحكمة فى الجنح المستأنفة غير حريص على أن يسر بهذا الأمر إلى كبير المحامين بالقاهرة، فيذكر له ذلك على الملأ وفى جمع من شباب المحامين والموكلين، من أجل هذا كان نقاشى مع السيد

رئيس المحكمة فى أن ما قرره ليس على حق، فقد كنت متكئًا على قدمى ولم أضع قدمًا على أخرى لكى أنال من قدر المحكمة أو أمس احترامها، وهو أمر جعله يأمر برفع الجلسة فرفعت واستمرت مرفوعة حتى أعادها هو من تلقاء نفسه، وأبدى اعتذارًا رقيقا تلاه موقف كريم من جميع الزملاء الحاضرين الذين عرفوا أن للمنصة احترامًا وللمحامى احترامًا، وللجالس حقًا - وللواقف حقًا مثله..

ولعلنى أتناول هنا ما يحدث كثيرًا فى العمل - فنظام الجلسة هذا - وقد أناط القانون برئيس الجلسة أن يتولى هذه المهمة - وبالتالى فليس لعضو اليمين كما أنه ليس لعضو اليسار - لا ليس لأى منهما أن يصدر قرارًا أو حكمًا متعلقًا بالنظام فى الجلسة - ذلك أن هذا متروك للسيد رئيس المحكمة وهذا لا يسلب حق السيد عضو اليمين أو السيد عضو اليسار فى أن يطلب من السيد رئيس المحكمة ما يراه متفقًا مع وجهة نظره فيما إذا كان تصرفًا قد خرج عن الحدود التى رتبها القانون أم لا - وبالتالى فإن السيد وكيل النيابة الذى يجلس بجوار القاضى فى جلسة الجنح أو بجوار الهيئة فى جلسة الجنح المستأنفه أو فى محكمة الجنايات - ليس للعضو أى حق فى أن ينظم أو يأمر من تواجد بالجلسة بألا يفعل شيئًا أو أن ينتظم بطريق أو آخر، فهذا الحق للسيد رئيس المحكمة وحده دون غيره..

نقول: إن السادة الأساتذة المحامين الذين يجلسون منتظرين حلول دور القضية التى يحضرون فيها، هم ملزمون طبقًا لتقاليد مهنتنا الشامخة ألا نخرج عن نظام الجلسة وألا يصدر من أفعال تمس احترام الهيئة التى جلست على المنصة - وفى الوقت ذاته هم غير مقيدى الحرية بل إنهم

بشر يتصرفون التصرفات العادية، التى تنم عن الاحترام والوقار - وهو أمر سبق أن تحدثنا فيه وجعلنا ما ذكره الزعيم النقيب مصطفى البرادعى تقليدًا عندما قال: إن المحاماة أولاً وقار. بل إن هذا لا يعنى أن المحامى لا يجلس وكأنه فى مدرسة - لا إن للمحامى حريته فى أن يتصرف التصرف اللائق بوقاره وبمكانته دون أن، يصدر منه تصرف يعتبره القانون ماسًا بكرامة الهيئة أو مخلاً بنظام الجلسة..

والأمر من أوله إلى آخره إنما يعتمد على حسن تفهم وحسن تعامل بين الجالس والواقف دون أن يعتبر أى منهما أن القانون قد وضعه فى موقع أكبر من الآخر - فالكل متساوون - كلهم أبناء مصر كلهم خريجو كليات الحقوق.

.. الإنسان المصرى..

«.. ليتنا نقتدى بهذا الذى أخذ به الغرب،
لنسعى للتعويض عن فقد الإنسان
المصرى..»

عندما جاءنى المدرس الألمانى بالمدرسة الألمانية بالدقى ليسند إلى رفع دعوى بالتعويض عن فقد زوجته التى توفيت فى حادث اصطدام سيارة بالغردقة – وكان القضاء الجنائى قد أنهى بإدانة المتهم بحكم بالحبس ولكنه كاف لقضايا التعويض لكى يحكم على أساسه بتعويض المضرور عما لحقه من ضرر نتيجة الحادث..

وعندما جلست إلى الرجل وجدته مهموما لفقد زوجته بالرغم من أن الحادث كان قد مضى عليه ما يقرب من الثلاث سنوات، لم تنتابنى دهشة فكثير منا نحن الرجال يحملون للزوجة وفاء فوق وفاء النساء خاصة إذا ما كان العلى القدير قد ربط بينهما بعلاقة زوجية وحب وتفاهم ووئام – إلا أن الأمر الهام بالنسبة لفقد الزوجة عندما عرض على حالته العائلية بعد فقد زوجته، فهو أب لثلاث بنات وولد وكل واحد من هؤلاء فى مرحلة دراسية مختلفة يحتاج من العناية ما يوجب على هذا الأب أن يتفرغ كلية إلى تربية أولاده دون أى شىء آخر، وهو أمر إن لم تكن تتحمله الأم كله، فإنها على الأقل كانت ستشارك فيه إذا ما كتب لها الحياة ولم تتعرض لهذا الحادث.. وعند دراسة ظروف القضية انتابنى قلق،

فالرجل يحس بأن الضرر الذى أصابه هو ضرر فادح، وعندما أتى إلىّ طالبًا تعويضًا عن الضرر لم يخطر ببالى ما نعرفه فى قضايا القتل والإصابة الخطأ - فحسبما ذكرت فى البداية كأن قيمة الإنسان المصرى لا ترقى إلى قيمة الإنسان فى أوربا وأمريكا - وتذكرت هنا دعوى قمت برفعها مطالبًا بتعويض عن وفاة سيدة وزوجها فى حادث تصادم سيارتين من سيارات البيجو فى طريق القاهرة الإسكندرية الزراعى، وكانت السيدة المتوفاة هى أول أم مثالية تحصل على جائزة الدولة وكان زوجها وكيلاً لوزارة التربية والتعليم أيام أن كان وكلاء الوزارة فيها ثلاثة وكلاء فقط - وإزاء خطأ السائق الفاحش، فقد حكم عليه بالإدانة وتم حبسه تنفيذًا لهذا الحكم، إلا أن ورثة المتوفين عندما قاموا برفع دعوى مطالبين بتعويض عن فقد والديهما فى وقت واحد وفى ساعة واحدة - إذ بمحكمة أول درجة تقضى لهم بتعويض قدره ثلاثة آلاف جنيه بواقع ألف جنيه لكل ابن من أبناء المتوفين ذكورًا كانوا أم إناثا، فلما رفعت استئنافًا لهذا الحكم رفعت المحكمة الاستئنافية التعويض إلى مبلغ خمسة آلاف جنيه بعد أن قدرت ألفى جنيه تعويضًا موروثا عن الأب والأم فيما نالهما من أذى وضرر قبل وفاتهما ولو بلحظة كما عبرت محكمة النقض فى حكم شهير لها..

تذكرت كل ذلك والرجل جالس أمامى، وأردت أن أحيطه علمًا بالحقيقة فلما سألته عن المبلغ الذى يقدره تعويضًا لما لحقه من ضرر، فإذ به يخرج ورقة من ملف أعده بعناية، وبالاطلاع على الورقة تبين لى أنه قد حدد الأضرار التى لحقت به وبأولاده وقدر لكل ضرر مبلغًا من المال كان

من وجهة نظره هو الحد الأدنى للتعويض عن هذا الضرر، وإذ به ينتهى إلى أن التعويض المطالب به قد وصل إلى ستة أرقام!! - فأردت أن أقلل من هذه المبالغ ولكنى عجزت عن إلغاء ولو مبلغ واحد منها، إذ أنها فعلاً كانت تمثل الحقيقة فى تقدير قيمة الضرر الذى عاد على الرجل وأولاده من جراء فقد الزوجة والأم..

ليتنا نقتدى بهذا الذى أخذ به الغرب لنسعى للتعويض عن فقد الإنسان المصرى ساعين للعمل على إسعاده وتوفير الرخاء له كما يقول الإطار الفكرى للحزب الوطنى الديمقراطى.

الحى الهادئ

«.. قد يرى البعض أن الالتجاء إلى المحكمة
فيه نوع من المغالاة، ولكن هذا دليل على أن
المواطن المصرى قد أصبح له وعى..».

لعلى أكون مع الكثيرين الذين يرون أن سياسة كل وزارة يجب أن توضع فى خطة خمسية أو عشرية يلتزم بها الوزير الذى يتولى الوزارة طوال سريان هذه الخطة سواء كانت خمس سنوات أو عشر سنوات - ومع أن هذا الرأى لا يؤخذ به عادة - إذ أن الذى نراه - وعشناه لعشرات السنين - ألا يلتزم وزير بما التزم به سلفه - بل إن الوزير الذى يعين جديدًا فى أى وزارة، إنما يعمل جاهدًا على هدم ما بناه الوزير السابق عليه ليثبت للرأى العام وللكافة أن القديم قد أخطأ وأنه هو الذى أصاب.

ويذكر أهل القاهرة وسكانها أنه منذ سنوات ليست بعيدة طرأت فى ذهن أحد وزراء التموين أن يلبى طلبات المواطنين من المواد الغذائية وأن يمنع استغلال فئة من التجار للمستهلكين عند بيعهم لبعض المواد الغذائية - فكان أن أصدر هذا الوزير قرارًا بوضع أكشاك على أرصفة مدينة القاهرة وفى أحيائها المختلفة يقوم المواطنون بشراء المواد الغذائية منها بما فى ذلك اللحوم والدواجن والخضراوات، والفاكهة..

وفى حى الزمالك - ووسط مبانى السفارات الأجنبية - فوجئ المقيمون فى هذا الحى بأكشاك تضعها وزارة التموين على أرصفة هذا

الحى الهادئ - وتنتقى بالذات رصيفًا أمام مدرسة من المدارس الراقية التى وجدت فى هذا الحى الهادئ وكان أن انقلب الأمر فى عدة ساعات - فأصبح هذا الحى الهادئ مثالاً للصخب فالأصوات عالية والمتعاملون إنما يأتون من بعيد منتهزين فرصة أن هذه الأكشاك وقد وضعت فى وسط هذا الحى الهادئ، فإن أهله لا يتوجهون إليها - لأنهم ليسوا فى حاجة إلى حماية وزارة التموين، فانقلب الحى الهادئ إلى سوق عكاظ..

وكان أن تحرك أحد الرجال الأفذاذ الذين يحبون مصر - والمصريون جميعًا يحبونها - فأتى إلى مكتبى طالبًا السعى لإزالة هذه الأكشاك حماية لسمعة مصر لدى الدول الأجنبية التى يفخر الحى بسفاراتها والتى عدّدها بثمانية سفارات ملتصقة بالأكشاك التى وضعتها وزارة التموين فى ذاك الحى، وكالعادة - فقد بذلت كل جهد لإقناع وزير التموين حينذاك بنقل هذا الكشك دون أن أناقشه فى مبدأ شرعية هذه الأكشاك أو فائدتها أو تحقيق الغرض من وضعها، ولكن الأمر قد انتهى دون تحقيق ذلك بما جعلنى ألتجىء إلى محكمة القضاء الإدارى طالبًا إلغاء القرار بوضع هذه الأكشاك والصادر من وزارة التموين..

وقد كان يقال لنا أثناء دراستنا الابتدائية أن البلاغة هى أن تعبر عما يدور فى ذهن الآخرين تعبيرًا صادقًا، وقد وجدت البلاغة - كل البلاغة - فى حيثيات الحكم الذى أصدرته محكمة القضاء الإدارى فى ١٩٨٧/٢/١٢ لتقرر بمقتضاه مبدأ هامًا يخص المواطنين جميعًا - وعندما ذكرت البلاغة فإن السبب فى ذلك أن حيثيات هذا الحكم قد احتوت على ما يدور فى ذهنى وذهنك حماية لهذه الأمور..

والبسيط الذى قررته محكمة القضاء الإدارى، هو أن الرصيف قد أنشىء أساسًا لاستعمال الأشخاص، وخاصة المارة حيث قالت: إن إشغال الطرق العامة بغير ترخيص من الجهة المختصة هو أمر غير جائز قانونًا، وهو ما يعرف بمخالفات إشغال الطريق الذى خول القانون فيها للجهة الإدارية أن ترفع المخالفة بالطريق الإدارى أى بالقوة المعطاة للسلطة العامة مع تحميل المخالف مصاريف هذا الرفع وقال الحكم المذكور إن الفكرة الأساسية التى قامت عليها أحكام قانون الإشغالات هى حماية الطرق والميادين العامة ومنع إشغالها مما يخل بمقتضيات التنظيم أو تنسيق المدينة أو بالأمن أو بالصحة العامة أو الآداب العامة أو حركة المرور - إذ أنه لا يتسنى تحقيق هذه الغايات التى استهدفها القانون إلا بقيام الجهة الإدارية المختصة بواجبها نحو إزالة الإشغالات المخالفة وتقديم المخالف إلى المحاكمة الجنائية التى يحكم فيها بالحبس والغرامة وضبط الأشياء المخالفة والإعلان عن رفعها ومصادرتها..

والجميل الذى جعلنى أذكر هذه الواقعة - أن قضاء مجلس الدولة عاش مع المواطن فى شكواه حتى يخيل إليك وأنت تطالع حيثيات الحكم المذكور أن المحكمة وكأنها أقامت فى الحى الذى به الأكشاك وتصورت الضجيج والصخب المصاحبين لحركة البيع، ووقوف طوابير المواطنين أمام الأكشاك وفى نهر الشارع وفوق الرصيف مع وجود مدرسة أطفال ملاصقة للأكشاك، وإعاقة مرور السيارات بالشارع بسبب ازدحام المواطنين من طالبى شراء الخضر والفاكهة والبقالة التى تبيعها تلك الأكشاك، مما يترتب عليه من النتائج والآثار ما يتعذر تداركه - فهذا الحكم هو

فخار لقضاء مجلس الدولة فى مصر، إذ أنه لم يرتفع عن شكوى مواطن مهما بلغت دقتها أو عدم أهميتها بالنسبة لرافعها، كما وأنه عاش مع المواطن لكى يصد عنه ضررًا قد يراه البعض غير مستأهل للمقاضاة أو لاتخاذ موقف حاسم فيه، فالبيع والشراء قائم فى كل مكان ولا ضرر من أن يستمر فى حى من الأحياء الهادئة، بحيث قد يرى البعض أن اتجاه المواطن إلى المحكمة فيه نوع من المغالاة - ولكنه دليل أيضا على أن مواطنى مصر قد أصبح لهم من الوعى ما يدفعهم إلى أن يتمسكوا بأحكام القانون وبتطبيقها مهما صغرت مادام الأمر فى النهاية فيه حماية للمواطن ورفعة لسمعة مصر».

علم ينتفع به

«.. تجمع فى شخصه كل صفات رجال
القانون، والأمر الذى جعله ملكًا لهم جميعًا.
لا يستأثر به أحدهم دون الباقين..».

نعتقد أنه قد أصبح واجبًا علينا نحن رجال القانون أن نضع تمثالاً فى ساحة كل محكمة لعميد القانون المدنى فى مصر المرحوم الدكتور عبد الرزاق السنهورى باشا – نعم فقد أنجبت مصر كثيرًا من رجال القانون الذين هم فخار للقانون ورجاله، فمصر دائمًا ولودة بالعظماء فى كل فرع من فروع العلم والأدب – فمعينها لا ينضب، فهى دائمًا تنجب من تفاخر به من الرجال الأفذاذ فى مثل عظمة العلامة الكبير العميد السنهورى.

لقد كان مؤلفه الوسيط فى القانون المدنى مرجعًا وسيظل مرجعًا على مدى الدهر والعجيب أن يهب الخالق سبحانه وتعالى أحد عباده مثل هذه المقدرة العلمية التى لا يمكن أن يعرف قدرها إلا رجال القانون – لقد جمع – رحمه الله – بين صفحات الأجزاء العشرة من مؤلفه العظيم «الوسيط فى القانون المدنى» كل ما يمكن أن يخطر على بال باحث اليوم وكل يوم، فقد وهب حياته للعلم ولم تشغله المناصب التى شغلها عن أن يكون طابعه الأول والبارز والمميز له، هو أنه فقيه مصر العظيم وابنها البار الذى ظل طوال حياته مخصصًا وقته واضعًا كل اهتماماته أن يترك للأجيال القادمة أثرًا عظيمًا هو الذى يصدق فيه قول الرسول عز وجل

«يموت ابن آدم ولا يخلف من بعده إلا ثلاث - صدقة جارية - علم ينتفع به - ولد صالح يدعو له - هذا دليل على أن قول الرسول عليه الصلاة والسلام - ونحن لا نحتاج إلى دليل على إثبات صحة قوله - بل إننا نقول إنه المثل العملى لما قاله الرسول الكريم - فقد ترك السنهورى علمًا ينتفع به وهو من أجل ذلك سيظل خالدًا مدى الدهر لا يستطيع إنسان مهما مرت السنوات أن ينكر فضله أو ينسى علمه..

لعل الذين عملوا بالمحاماة فترة طويلة وكان اختصاصهم القانون المدنى وقضاياه يدلون بشهادة صدق بأنهم لم يروا إعجازًا مثل ما خلفه العميد السنهورى من علم فى مؤلفه وبين طيات أجزائه العشرة، إذ أنك تجد غالبًا - النزاع المطروح على بساط البحث وكأنه قد خطر على بال ذلك الفقيه الكبير فكتبه كمثل من الأمثلة التى يؤيدها رأيه القانونى، وهو غالبًا رأى لا يمكن أن يقاومه فهم صحيح أو يعارضه فقيه مهما كانت مقدرته..

انظروا إلى العبارات الراسخة التى أحاط بها مواد القانون المدنى فاستعمل عبارة «طيش بين» و «هوى جامح» عبارة شيقة عميقة المعنى تؤدى إلى قول لا يمكن الخلف فيه أو الخلاف، أنه قد وضعه حتى لا توضع القوانين الاستثنائية التى تأخذ من حرية الأفراد ومن حقوقهم ادعاءات ظاهرها الصالح العام وخافيها وباطنها غير ذلك، فهذه العبارة تغنى عن محاكم أمن الدولة التى تحاكم الملاك عن جريمة خلو الرجل وهى ذات العبارة التى تغنى عن كثير من المحاكمات الجنائية التى توقع فيها العقوبات السالبة للحرية. عبارة يجب أن نتعمق فى التفكير فيها لنصل

إلى سؤال هام - كيف وصل هذا الفقيه العظيم إلى التوصل إلى هذه العبارة العميقة المعنى حلوة التعبير مؤدية الغرض، فنضربها مثلاً ولا نقول إنها وحيدة، بل بجوارها العديد من العبارات الذكية اللامعة فى القانون المدنى المصرى وفى قوانين كل البلدان العربية التى ساهم فيها العميد السنهورى إن لم يكن قد وضعها إزاء اعتراف كل العرب بعبقريته التى لم يصل إليها أحد..

إنه العميد السنهورى الذى لم يتلق حتى الآن من رجال القانون ما يستحقه من تبجيل واعتراف بالفضل فى مجال العلم، فهو فى هذا يجمع رجال القانون كلهم فى منطقة واحدة، فهو الأستاذ فى الجامعة، وهو القاضى، وهو الواقف مدافعًا عن الحق والقانون، فتجمّع فى شخصه كل صفات رجال القانون، الأمر الذى جعله ملكًا لهم جميعًا، لا يستأثر به أحدهم دون الباقين..

رحم الله عميدنا، وهيا نقيم له ما يستحق من تقدير واحترام وولاء.

جلال المنصة من جلال المحاماة

«.. إن احترام المنصة ليس عيبا ينسب إلى المحامى..».

يجب أن يعرف الجيل الجديد أعلام المحاماة عندما كنا نحن شبابًا فى المحاماة ومن أعلام المحاماة فى جيلنا المرحوم الأستاذ أحمد رشدى المحامى – وكان أن وكل فى الحضور مع «بوللى» – «وبوللى» هذا كان من حاشية الملك المخلوع، وعُرف عنه سوء السمعة، فقدّم للمحاكمة فى ستين جنحة، ونظرها قاضى محكمة الوايلى حينذاك أحمد سميح طلعت – والذى تولى شئون وزارة العدل بعد ذلك – وحضر مع المتهم المحامى الكبير أحمد رشدى، وترافع فى الستين قضية، وكانت مرافعته قمة فى العلم وروعة فى الفن – أحمد رشدى كان يترافع أمام تلميذ من تلاميذه، ولكنه أعطى للمنصة رهبة واحترامًا أثناء مرافعته، ثم بعد الانتهاء من مرافعته، وقد كان رحمه الله – بجوار علمه – اشتهر عنه حسن هندامه ووجاهته، فإذ به ينصرف من الجلسة بعد انتهاء مرافعته، معطيًا وجهه إلى المنصة، وتراجع بظهره عدة خطوات إجلالاً للمنصة، التى تعلمنا أن لها رهبة، ولها حق على كل من يقف أمامها، فى أن يراعى كل سبل الاحترام، لا لشخص القاضى، وإنما للمعنى الكبير الذى تمثله العدالة – وقد تعلمنا نحن الشباب حينذاك أن احترام المنصة ليس عيبًا ينسب إلى المحامى، وإنما هو شرف للقاضى وشرف للمحامى، فجلال المنصة لا يكون إلا بجلال المحامى، وقد كانت – وستظل – المحاماة فى جلالها سندًا وعنوانًا لجلال المنصة.

اللهم لا حسد.. !!

«.. لا يكون المحامى موقع حسد من زملائه المهنيين، وإنما هو مثلهم يعانى..».

يظن البعض أن المحامى لا يبذل جهدًا عندما يترافع فى دعوى، بل إننى سمعت - بأذنى - أحد المثقفين يحسدنا - نحن المحامين - لأننا نتقاضى مبالغ كبيرة فى مقابل كلمات يرى أنه هو أو غيره فى مقدوره أن يقوم بها بلا جهد.. !! ولعلى أذكر رواية طريفة حدثت مع المرحوم الدكتور يوسف رزق الله - وقد كان من أطباء مصر الأكفاء، فلا يخلو «كنصلتو» منه لإبداء الرأى فيما يستعصى على طبيب واحد أن يجد له حلًّا - فقد زارنى فى مكتبى فى أحد الليالى ليأخذ الرأى فى مشكلة رأى أن يجد لها حلًّا قبل أن يذهب إلى عيادته بشارع شبرا، وكان قد تعود أن يذهب إليها متأخرًا، وعرف مرضاه أنه يظل فى عيادته حتى الثانية أو الثالثة صباحًا، وتصادف أنه عندما دخل على حجرة مكتبى، أن كان بها أحد الموكلين ليدفع لى أتعابًا فى قضية، وإذ به عند انصرافنا - يذكر لى أن المبلغ الذى تقاضيته عندما دخل علىّ حجرة مكتبى لا يستطيع هو - وهو الطبيب المعروف بكفاءته - لا يستطيع أن يحصل عليه إلا بعد أيام قد تصل إلى شهر أو شهور - وقال رحمة الله عليه - إن المحامى له هذه الميزة التى لا توجد لدى الطبيب مهما بلغت براعته وكثرت خبرته وتضخم علمه.. !!

والذى سأسرده الآن ليس جديدًا على الكثيرين من القراء، إلا أنه

أمر معروف... فالمحامى عندما يعرض عليه نزاع، إنما يدرسه دراسة عميقة ويحاول أن يصل إلى حل يحقق رغبة موكله، أو رغبة ذلك الذى جاء طالبًا رأيه فى مشكلة قانونية، يستغنى عن الرجوع إلى مراجع قانونية سبق له أن رجع إليها كثيرًا - ولكنه فى كثير من الأحيان، يرجع إلى مراجعه القانونية يستقصى رأى الفقهاء ويتابع أحكام المحاكم لكى يصل إلى رأى يسانده القانون فيما عرض عليه من مشكلات - وقد يلتجىء المحامى إلى زميل له يعتقد أنه أكثر منه خبرة أو أنه قد تخصص فى نوع من القضايا وسمح له تخصصه بأن تكون له خبرة قد لا تكون لدى غير المتخصصين - ولا أبالغ إذا قلت: إن مسئوليات المحامى وعمله، تأوى معه إلى فراشه، فإن قرأ قبل النوم، فهو يقرأ فى ميدان هذه المشاكل، حتى يستزيد علمًا، أو يرسّخ رأيًا - وقد يعدّ المحامى مرافعته وهو مستلق فى سريره، ويغير من ترتيب نقاط الدفاع أو إلغاء بعضها وإحلال غيرها محلها.. وهو جالس فى شرفة منزله يتطلع إلى الأفق..

وأحيانًا ما يستيقظ المحامى عندما تطرأ له فكرة يجد فيها حلًا بحث عنه ولم يجده ويهيأ إليه أن يصيح قائلًا.. «وجدتها.. وجدتها».. - كما صاح العلامة الكبير «انشتين» عندما اكتشف اختراعه، فيهب من نومه لكى يسجل الحل الذى وجده، الأمر الذى قد يقضى على متعة نومه، مما جعلنى أضع بجوار سريرى ورقة كبيرة، وقلمًا رصاصًا، أسجل عليها فى الظلام ما يخطر على بالى من أفكار وما أريد أن أتذكره من أعمال فى الصباح، دون أن أضىء المصباح - وعادة ما أجد فى الصباح أن الأسطر قد كتبت متشابكة، ولكنى عادة ما أستطيع أن أفك تشابكها لأصل إلى ما أردت أن

أسجله أثناء نومى أو عزمى على النوم، أو أثناء القلق الذى انتابنى وأنا نائم..

من أجل هذا فقد فرحت فرحة كبرى عندما عثرت على التسجيل الصغير الذى فى حجم الكف، فوضعته بجوار سريرى، حتى يحل محل الورقة والقلم الرصاص، أسجل فيه ما كنت أكتبه على الورقة، وإن كانت الفاضلة زوجتى هى التى نالها الضرر من هذا الاختراع - ذلك أنها عادة ما تصحو من نومها عندما أسجل خواطرى، أو أعمالى فى هذا الجهاز الصغير.. !!

والأمر لا ينتهى عند ذلك، وإنما يتجدد فى الصباح، فيحاول المحامى أن يراجع أوراقه وأن يعيد على نفسه قراءة ما قرأ ليجد نفسه فى النهاية، وقد أعد دفاعًا متماسكًا يخيل له أنه هو الذى سيلقى به فى مرافعته، ولكن هذا عادة لا يحدث ذلك - فبعد سماع الشهود، وسماع دفاع الخصم يكون المحامى الذى يسعى لصالح موكله - وهو دائمًا ساع - ما يجد ضرورة لكى يختصر الدفاع الذى وجد أنه هو الدفاع المثالى - وذلك حتى لا تهتز صورته أمام المنصة التى يجلس عليها القضاة يعرفون تمامًا قدر الكلام الذى يلقى وقيمته فى القانون والموضوع..

وهكذا نرى أن الأقوال قد تقلصت، لكى تنتهى إلى كلمات، هى - يقينا - المؤدية إلى غرض الموكل، وهى كلمات لم يذكرها المحامى هكذا بعفوية، وإنما درس وقرأ وأعد وحذف، وعدّل، لكى ينتهى إلى ما ورد على لسانه فى مرافعته الشفوية أو مذكرته المكتوبة.

أما الطبيب، فهو يجرى الكشف فى وقت يختلف من طبيب إلى آخر،

ولكن أمر مريضه ينتهى بكتابة روشتة علاج، فإن امتد أمر المريض، فلا يمكن أن يمتد إلا لأسبوع أو أسبوعين، يأتى فيهما إلى طبيبه يستشيره فى علاجه الذى نصح به فى أول زيارة له..

وينتهى الأمر بسهولة تتناسب مع الأجر الذى يحدده الطبيب للكشف، خاصة إذا ما راعينا الارتفاع فى قيمة الكشف هذه الأيام.. !!

وهكذا، فإن المحامى لا يكون موضع حسد من أقرانه المهنيين، وإنما هو مثلهم يعانى - بل إن معاناته أكثر، ذلك أن النتيجة دائمًا - وليس غالبًا - ما تكون سببًا فى شهرته أو عدم شهرته - فعمله لم ينته بالمرافعة، وإنما يبدأ القلق كل القلق، حتى يصدر الحكم الذى يعرف بمقتضاه ما إذا كان قد وفق أم لا، فإذا لم يكن، فالهم كل الهم فى أن يتحمل مسئوليته - باستئناف - أو.. بنقض.. !!

الفهرس

صفحة

إهـداء ٥

تقديم ٧

المحاماة وقار ٩

زغرودة للأشغال الشاقة المؤبدة ١٢

أنا بعيد عن الشللية ١٧

زقزقة العصافير ٢٠

الحق لايؤثر فيه باطل ٢٤

وكانت المفاجأة ٢٧

لايقف بجوار المتهم إلا محاميه ٣١

المحامى مهندسًا ٣٤

السلم الشاهق ٣٧

مصابيح العدالة ٤٢

غضبة عملاق ٤٥

التأثير على القضاة جريمة ٥٠

هل هى عدالة السماء؟ ٥٥

حماية المحامى ٦٠

درس تلقيته من أحد أبنائى ٦٢

القمر بدرًا وهو فى المحاق ٦٦

المحاماة مهنة كل المهن ٧١

هزل انقلب جدًا ٧٧

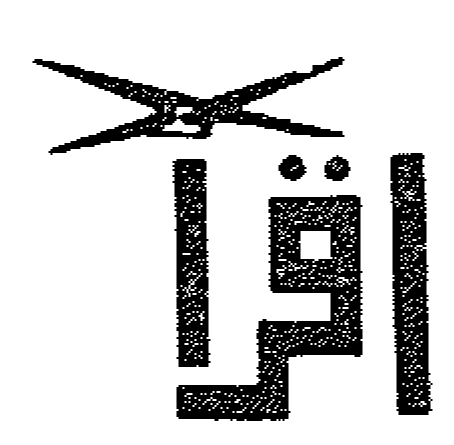
صفحة

المحاماة لمن تعشقه ٨١
ولكم فى القصاص حياة ٨٤
المحامى مؤرخًا ٨٦
المحاماة لاتنفصل عن المحامى ابدًا ٩٢
احترام المحامى لنفسه ٩٥
رِجْلٌ على رِجْل ٩٨
الإنسان المصرى ١٠٣
الحى الهادئ ١٠٦
علم ينتفع به ١١٠
جلال المنصة من جلال المحاماة ١١٣
اللهم لا حسـد ١١٤

رقم الإيداع		١٩٩١ / ٧٧٤٠
الترقيم الدولى	977 - 02 - 3450 - 8	ISBN

١ / ٩١ / ١٥٥

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)



عظمة المحاماه

بخيرها وفى خيرها عشنا ونعيش.. مصر.. أعطتنا وبذلت لنا العطاء.. فإذا ما بلغنا عمرًا يقرُبنا من اليوم المحتوم.. نحس بدين فى رقابنا نحو أمِّنا مصر.
يجب علينا أن نرد الدين.. وكيف لنا أن نرده؟! أن ننقل إلى جيل بعدنا ما اكتسبناه من خبرة.. لكى يكون جيلاً أحسن منَّا لها.